



**الأولؤ الممصون  
ففي صدف القواعد  
العيون**

**الشيخ عبد الله بن فودي**



USMANU DANFODIYO UNIVERSITY, SOKOTO  
CENTRE FOR ISLAMIC STUDIES  
P.M.B. 2346, SOKOTO-NIGERIA

VICE CHANCELLOR: Professor R.A. Shehu, B.Sc (UNISOK), Ph.D (Essex), OON  
DIRECTOR: Professor Abdullahi Muhammad Sifawa, B.A. Ed. M.A., Ph.D (Sokoto)

Our Ref: UDUS/CIS/DBP/O15

Date: 17/9/1434 AH

Your Ref: \_\_\_\_\_

Date: 26/7/2013 CE

جامعة عثمان بن فودي صكتو نيجيريا

مركز الدراسات الإسلامية

التاريخ ١٤/٨/٢٠١٤ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

شهادة التصحيح

لجنة التصحيح والتحقيق والترجمة تقرر بأن الكتاب: "اللؤلؤ المصون

في صدق القواعد العيون"

"تأليف: الشيخ عبد الله بن فودي.

نسخة مصححة، قام بتصحيحها: الأستاذ الدكتور سليمان موسى

اثاثي ومالم سراج موسى ثلاث مفرا.

وأجازت اللجنة لدار اقرأ للطباعة والتوزيع بطبعه ونشره، والله ولي التوفيق.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى

يوم الدين.

الأستاذ الدكتور أبوبكر علي غوندو

رئيس اللجنة.

التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبه نستعين

- |                          |   |                          |
|--------------------------|---|--------------------------|
| قبيلة في القطر الحوسي    | * | يقول عبد الله التوري     |
| على محمد كتابا شملا      | * | الحمد لله الذي قد أنزلا  |
| صلاته عليه بالتسليم      | * | قواعد الدين على التعميم  |
| وتابعيهم مظهري المقاصد   | * | وآله وصحبه القواعد       |
| للفقه علما ضمنه فوائد    | * | وبعد لما كانت القواعد    |
| في قطرنا لفقده فتح الباب | * | لم يغتمها غالب الطلاب    |
| يفتح إلا المنهج المنتخب  | * | إذ لم نجد نظما بها مهذبا |
| في مثل قد صار كالألغاز   | * | لكنه لكثرة الإيجاز       |
| والمقرى ناويا بالشرح     | * | نظمت له ولب الشرح        |
| في نظمه في غالب الأحوال  | * | من غير تطويل ولا إخلال   |
| في الصدف القواعد العيون  | * | سميته باللؤلؤ المصون     |
| لمقصده والنفعة والقبول   | * | وأسأل الإله بالوصول      |

مقدمة في حدها وما يتبعه

- |                         |   |                          |
|-------------------------|---|--------------------------|
| مساءل الخلاف أو ما يأتي | * | وحدها أصول أمهات         |
| أخص من عقلي حكم شامل    | * | وتحتمه نظائر المسائل     |
| أعم من ضوابط المسائل    | * | ومن أصول فقهاء الدلائل   |
| مع مثل مصونة النقول     | * | تأتيك في الأبواب والفصول |
| بناؤه على يقين العلم    | * | واعلم بأن أصل كل حكم     |
| عند الضرورات أو الحاجات | * | والظن يكفينا بفتحيات     |
| تري خطابة أو جدلية      | * | إذ القياسات أي الفقيهية  |
| ليست غلاطية أو شعرية    | * | كذلك في الأصح برهانيه    |
| قول وفعل حكمه قد جهلا   | * | ولم يجز للمرء إقدام على  |
| عليه ليس فيه من نزاع    | * | والشافعي ناقل الإجماع    |
| وذو نظائر مع التلاف     | * | فهي إذا قسما ن ذو الخلاف |

## القسم الأول منها باب الطهارة

- وهل طهورية ما بالشرع \*  
 في الأشهر الموجود والذي عدم \*  
 كراتب فرد وكالوطيا الحرام \*  
 والأصل والغالب إن تعارضا \*  
 بنفسه اعتبار حكم النادر \*  
 تأثير فاقد انفكاك مما \*  
 مغتفر وأصله التأثير \*  
 عليهما الطرور بعد الثالث \*  
 يؤثر انقلاب أعراض النجس \*  
 فما استحال للصلاح طاهر \*  
 وفي الذي ليس إلى فساد \*  
 وأصله استقداره فما خرج \*  
 إن زالت العلة هل حكم يزول \*  
 نكاح مرضى قبل فسخ صحوا \*  
 تصرف المحجور للغير وضح \*  
 وفي زوجة أعطت بما ثلثا علا \*  
 زوال عيب قبل رد لا يُحل \*  
 منقلب عين مخالط غلب \*  
 إن نجس قليل ماء خالطا \*  
 هل موصل بثابت الحكم لحق \*
- تحتاج للنية، أو بالطبع  
 شرعا وغالب كما حسا علم  
 كسؤر جلالتها إلا الطعام  
 كسؤرها تقديم أي يرتضى  
 أو ملحق بغالب فيه درى  
 بعض المياه خص والدعما  
 أو ثابت الحكم وذا المشهور  
 تأثير ما يعد عنه ما كثر  
 في الحكم أولا أو لتفصيل جحس  
 كالبيض والضد كروث ظاهر  
 ولا صلاح الخلاف باد  
 عنه كمسك فهو في الطهر درج  
 كنجس بغير مطلق يحول  
 يمضي وقيل فسخه الأصح  
 بعد زوال الحجر يمضي في الأصح  
 وفي نكاح العبد عن إذن خلا  
 ردا إذا ما عوده لم يحتمل  
 ذو الخلط أو فيه اختفى وما انقلب  
 ينقل أو يخفيه فافهم رابطا  
 فغسل ما طال من اللحي يحق

تنجيسه والظلف ناب سن  
 يتبع أصله أو الحال قفا  
 والضرر المانع في العينين  
 من ظن قبلة بأحد الأوجه  
 ثم يظن الغير ذو قولين  
 عليه سبق قصدنا محله  
 يكفيه الإستجمار بالتطهير  
 محقق وفي سواه يتجسه  
 كالمسح والوضوء في الغسل دري  
 تكرار غسل للولوغ فانتبه  
 حكاية الآذان بالمقول  
 كثوب أم فيه ظن مثلها  
 تبطلها وهكذا الكراهية  
 والفطر كالصيد للهو يجري  
 ترخص لحفظ نفس في الأصح  
 قادر رفع سلس من سالك  
 تعبد خص به والكلب  
 فالندب والإلحاق فيه جار  
 أو عند الاستعمال وهو ما اشتهر  
 في الحكم غسل لليدين يوجد  
 نظيفتان فيه أو فـرقهما  
 ينظر لا الحقيقة الشرعية

\* والرأس والظفر وأعلى القرن  
 \* ما أصله وحاله اختلفا  
 \* كما يملح باطن الأذنين  
 \* هل نقض ظننا بعلم لابه  
 \* أو طهيرة في أحد الثوبين  
 \* وهل قريب الشيء حكمه له  
 \* والنجس المحل باليسير  
 \* فذو توقف على مقاربه  
 \* هل يدخل الأصغر تحت الأكبر  
 \* هل يقتضي تكرار الأمر وبه  
 \* تحية المسجد بالدخول  
 \* وهل تعدّي رخصة محلها  
 \* تخفيف أو معونة فالمعصية  
 \* لمن عصى بالسير منع القصر  
 \* لكن لمضطر لميتة وضح  
 \* ذو سبب التملك هل كمالك  
 \* غسل إناء من ولوغ كلب  
 \* أوذا معلل بالإستتذار  
 \* عند الولوغ الحتم لو ذاك انكسر  
 \* والأصل هل تعليل أو تعبد  
 \* من قبل إدخال الإناء وهما  
 \* ومالك للخليفة الحسية

- و جوب غسله إليهما ثم  
 للشافعي النعمان بل حسية  
 طهارة الجلد للحم حل  
 ومالك بينهما إذ فرقا  
 والوقف في كيمخة يعيه  
 ورعى مشهور عليه أولى  
 في الحكم مع وجود ما قد عارضا  
 دليله عليه بالحسبان  
 إمامنا الصلاة مع كره حصل  
 كعفو حيلة لدى القليل  
 ضعف دليله ذو- الإتفاق  
 فمؤمن بالموت دع إنجاسه  
 فمسكر ينجس في المشهور  
 ما غيب العقل وجسا مرقد  
 والخلف في نحو الحشيش فاحذر  
 في أشهر نجاسة الميتاتي  
 لمالك للذبح فامنع آكله  
 على سواه لو علاه من حصل  
 لفقد ماء لتيمم حصل  
 كلمعة في غسل نفل تغسل  
 بالعام كالأصغر للأجناب  
 أو لإحدى الطهرتين عا ط
- \* فداخل الأنف وداخل الفم  
 \* ذكاتها طهارة شرعية  
 \* وخص أول بحل الأكل  
 \* وطاهر للحنفي مطلقا  
 \* مختلفا ومجما عليه  
 \* هل في الأصول رعى خلف أولا  
 \* مداره إعطاء كل ما اقتضى  
 \* فحجة للخصم في رجحان  
 \* لذا على جلد السباع قد أجل  
 \* والشاذ بالقائل أو دليل  
 \* منع الشغار الإرث كالطلاق  
 \* وهل تنافي الحرمة النجاسة  
 \* ما شوس العقل مع السرور  
 \* إن فقد السرور فهو المفسد  
 \* حكمهما بعكس حكم المسكر  
 \* للدم لا لعين ميت تأتي  
 \* فطهرما لا نفس فيه سائله  
 \* وأصله تقديم فاقد البدل  
 \* في الخف ما ليس يدلك انتقل  
 \* هل نية الفرض بنفل تدخل  
 \* هل يرفع الخاص من الأسباب  
 \* وضوءهم بالنوم للنشاط

- إذا نواه رافع يصح \* في عكسه ثالثها الأصح  
 على الأصح فاغتسال يتجسه \* وكالتباين العموم من وجه  
 حكم جنابة بحيض لم يزل \* للجنب الحائض أن تقرأ وهل  
 بدون غسلها فراع أصلها \* أولاً عليهم ما قراءة لها  
 حدثه أو بالكمال فرعا \* وهل بغسل العضو عنه ارتفعا  
 عليه بالإبطال والأجزاء \* تفريق نية على الأعضاء  
 من يقتدى به عليه عولا \* هل أمر مندوب مؤكداً على  
 مالك إن لم ينل دليل \* ونفى تحديد هو الأصل  
 لا حدّ لكن حب بالتقليل \* لذاك في الوضوء والمغتسل  
 واستقبال الميت والرضعات \* كذلك في التعزير والنفقات  
 ما كرر المسح لنفي الثقل \* وقدم الفعل على المحل  
 والرأس أصل في الوضوء فرع \* للرأس تخفيف وقال الشافعي  
 تيمم والخف ذاك ينتفي \* تكرير مسحه كمغسول وفي  
 أولاً فغسل الرجلين فيه \* هل يطلب التكرار في داعيه



## فصل في التيمم

- \* تقديمنا رعاية المقاصد
- \* لا يقطع الصلاة عند مالك
- \* فيها تيمم لضيق الوقت
- \* هل نفى صحة من المدخول
- \* لا يقبل الله صلاة محدث
- \* ينفي صلاة فاقد التراب
- \* يكون بالجديد أو بالأول
- \* هل ترفع الأحداث بالتيمم
- \* نقل التراب لليدين والوجه
- \* ضربهما جاز على الصماء
- \* على وسائل من القواعد
- \* من وجد الماء بها ثم سلك
- \* أو الوضوء المقتضى للفوت
- \* أو ليس منه في انتفا القبول
- \* تيمم مع الوضوء حدّث
- \* والماء والقضاء في الإيجاب
- \* أي الذي به الأداء ينجلي
- \* أولاً لذا مشهور مالك ثم
- \* ليس بواجب وقيل يتجه
- \* تعبد لا عوض عن ماء

## فصل في الحيض

- \* في الخلق الرجوع للعوائد
- \* لغالب في الناس أو بلاد
- \* لا خلقة والبيت والقبيلة
- \* وفيه خلف باعتبار النادر
- \* فإن تقررت عليها
- \* عليه الإنتظار للمعتاد
- \* كالحيض والبلوغ من قواعد
- \* يصار لاختلافها والبادي
- \* لما بها من اضطراب العلة
- \* بنفسه أو ملحق بالكاثر
- \* وإن ترددت بالأقوى والعمل
- \* من قصة أو الجفوف البادي

باب الصلاة وما استطردها فيها

- \* صلاة كافر على الإسلام  
\* والحكم إن شرعا بشيء نيطا  
\* لا غيره فمن صلاته ترك  
\* أخواتها وقيل كالصلاة  
\* والفرض كالواجب ذو ترادف  
\* ما ينبي الشيء عليه فيه  
\* ما فعل النبي بالتكرار  
\* ما دونها وخص في المنسوب  
\* سواءها نافلة وكلها  
\* هل كل جزء للصلاة مستقل  
\* فيه طريق العتق فيها أو نجس  
\* تقطع أم لا عكسها في الصوم  
\* هل اشتراكها مع الأخرى إلى  
\* عليهما قدوم من يسافر  
\* هل قصرها في هيئة أو العدد  
\* هل مانع وجوب جمعة سفر  
\* عليهما نيابة عن ظهر  
\* يخرج عنها السهو بالسلم  
\* والأول المشهور لابن القاسم  
\* وفي لزوم نية الركعات  
\* هل يقتضي التخيير في الأجزاء
- تدل والثالث في الإمام  
يكون في قريبه منوطا  
ككافر يقتل ما بها اشترك  
أخواتها في الحكم للولادة  
للركن أو يعمه للعارف  
والشرط خارج بنى عليه  
سنته وقيل بالإظهار  
فضيلة وسم بالمرغوب  
تدخل في المنسوب وهو أصلها  
أو بدؤها وقف على الآخر صل  
وأمكن الستر ونزع ذا النجس  
هل يبطل النية قصد الطعام  
آخرها أو آخر لذي خلا  
لأربع وحائض تطهر  
عليهما صلاة خوف في البلد  
أو مسقط وذا الذي اشتهر  
وفقد نوبه له في السفر  
أولا عليه العود بالإحرام  
والثان لابن الماجشون العالم  
خلف وفي القصر وظهرات  
تخيير جملة بذي ابتداء

- نفل قياما رائم الجلوس \* خلافهم وليس في المعكوس
- هل اعتبارنا لقصد باطل \* أو هو للموجود فيه الحاصل
- فمبطل من شك في الإحرام \* ثم انجلي الإحرام بانجرام
- أو اقتدى من ظنه في القصر \* يريد ظهرا فإذا في الظهر
- أو صام يوم شك من رمضان \* وقيل لا يستلزم البطلان
- هل يعلق الحكم على أقل ما \* يصدق فيه الإسم أو ما عمما
- تمكين جبهة وأنف واجب \* عليه من أرض وقيل يندب
- هما كعضو هل بأحد يتقصر \* أولا أو الجبهة وهو ما اشتهر
- هل يجمع القضاء بالأداء \* في مدرك لبعض وقت جاء
- يقضي الذي من بعد أو يؤدي \* والحكم للآخر مثل الضد
- من ركعة صلت فغابت فرتب \* حيض لها فهل قضاءها وجب
- وهل بركعة أو الركوع \* إدراك وقتها أو الجموع
- حلا على الأكثر والأقل \* والأول المشهور قول الجُلّ
- سقط الوجوب بعد أمر هل يرد \* كبالغ بعد الصلاة لم يعد
- وهل يرى المسبوق بعد قاضيا \* في كل ما يأتي به أو بانيا
- عليهما مع الإمام لو سجد \* ثم سهى يسجد أولا والأسد
- في المذهب التفصيل في الأقوال \* قاض وبان بعد في الأفعال

## فصل في الجنائز

- \* عن مالك سقوط غسل عن شهيد
- \* على سقوط لصلاته شهيد
- \* هل إنتهاء كالبقاء يغسل
- \* كل من الزوجين فيما ننقل
- \* إذ هو من حكم النكاح الحنفي
- \* من عدة لزوجته فقط يفي
- \* والخلف في ليس بما قميص
- \* ولا عمامة لهم يفيص
- \* أريد موجود فيطرحان
- \* أو ريم معدود فيندبان

## باب الزكاة وما استطردها فيها

- هل الزكاة جزء مال قدرا \* أولا عليه أخذ قيمة جارا  
 شرط وجوب أو أدا إمكانه \* فتالف عليهما ضمانه  
 ما كان فعل الله أو ما يطلب \* منابيه علق أمر يجب  
 شرط وجوب عكسه شرط الأدا \* كالوقت أو كستر عورة بدا  
 وهل فقير كشريك فتجب \* في الباقي إن جزء نصا بما عطب  
 هل سبق حكم شرطه يغتفر \* عليه من زكي ومن يكفر  
 من قبل حول قبل حنث لا السبب \* تأخير حكمه بلا خلف وجب  
 هل الدوام كابتداء أم لا \* عليه من زكاته قد عجلا  
 بقيت إلى حلول الحول \* تجزء أم لا نظرا للأصل  
 أو أخذها الفقير ثم استغنى \* يرد لها أم لا على ذا المعنى  
 أو أخذ العبد زكاة بقيت \* لعتقه هل أجزاء أو ألفت  
 وينبني عليهما من قد حلف \* لا يلبس الثوب الذي به التحف  
 لا يدخل الدار التي فيها لبث \* لا يركب المركوب هل فيها حنث  
 والإبتداء ليس كاللدوام \* لم يعد الراعف بالإتمام  
 هل حكم بعض إن على الكل انسحب \* لا يسقط الزيد أو الغاء وجب  
 إن كان وقصا وهي في التراجع \* كالخمس والتسع من الوقائع  
 في المال أو بدمية حق جلا \* في الثلث إن أوصى أو الكل انجلا  
 للأمر فيها الرعى أو آباء \* عليهما المشرك بالظباء  
 ونحوها المباح لا في الحرم \* أو أشبهه في فقده للأمر  
 تسقط بالموت الزكاة تنتمي \* لطاعة وقيل حق الآدمي  
 وعلة الاتباع عند مالك \* تولد في المستفاد فاترك  
 هل ما بدمية كحال أولا \* عليهما دين مدير أجلا

- زكاته بقيمة أو بالعدد \* والأول المشهور فاقبل الرشيد  
والربح هل مقدر يوم الشرا \* أو الحصول فالزكاة هل ترا  
لمن له الحول على العشر اشترى \* أنفق خمسا باع خمسة عشرًا  
واختلفوا فيما له نفعان \* في الأول الزكاة أو في الثاني  
والأخذ بالحب هو المنصور \* والقول بالزيت هو المشهور  
لمالك خصت بماله الشرف \* لا كالبقول الخنفي لها صرف  
هل علة الخرص ظهور النبت \* في النخل بالتميز أو ذو ثبث  
لحاجة الأكل ولو لم يكمل \* عليهما قياس غيره جل  
ورعي حق الفقرا لمالك \* مقدم على حقوق المالك  
لا تؤخذ الحملان والفصلان \* ولا العجاجيل بل المسان  
هل الزكاة حقها للخلق \* لا يشترط التكليف أو للحق  
فأول لمالك والثاني \* للسالكين مذهب النعمان  
وفي الزكاة مأل العينان \* مالك للجمع لا مالان

### فصل في زكاة الفطر

- هل الذي من بين شمس والفجر \* من النهار أو من الليل يُقر  
عليهما وقت خطاب الفطر \* لمن أضافها إلى اليوم درى  
ومن رآها طهرة من الذنوب \* في الصوم بانقضائه يرى الوجوب  
ومن رعاهما يقل بالحثم \* به موسعا بطول اليوم  
فالزكاة العلة لا الولاية \* في الحتم فالزوجة فيها الغايه

باب في الصيام وما استطرده فيه

- عبادة أو عدد رمضان \*  
 فاستثنى الليل لنا تيسيرا \*  
 ومثله المسرود والذي انقطع \*  
 هل نية الأداء عن قضاء \*  
 أولا عليه الصوم من أسير \*  
 بالإنفاق نية الأداء \*  
 عن سند وابن عطاء الله \*  
 والترع هل وطء عليه الفطر به \*  
 من علق الثلاث بالوطء فهل \*  
 إمساك جزء الليل قيل واجب \*  
 لمالك كفارة الصيام \*  
 عبادة تكون عند مالك \*  
 وقال بل عقوبة نعمان \*  
 منع انعقاد هل كقطع المنعقد \*  
 عليهما المديم للجتماع \*  
 وهل رجوع حرمة اليوم لها \*  
 هل ترك الإستفصال باحتمال \*  
 أم لا عليه الخلف هل يكفر \*  
 هل سفه يسقط حق الله \*  
 وهل تقدم الوجوب يشترط \*  
 وصاحب النسيان في القول الأصح \*  
 ثالثها قطع تتابع جلا \*
- فنية أو عدد تصان  
 وقال لا من أوجب التكريرا  
 فيه تتابع لعذر قد سوقع  
 كالعكس في الصيام ذو أجزاء  
 أخطأ في الصيام في المشهور  
 تجزء في الصلاة عن قضاء  
 والخلف للتخريج ذو اتجاه  
 ونفيه من بعد فجر فانتبه  
 ممكن من وطئها أولا تحل  
 وسيلة الواجب جزما لازب  
 بالإنتهاك أي بفطر تام  
 ليس بما تداخل لسالك  
 تداخل لديه يستبان  
 أولا لمالك ونعمان وجد  
 عن فجر كفر بالتزاع  
 أولا عليه عودها من بعدها  
 يكون كالعموم في المقال  
 ذو الوطاء ناسيا وفيه نظر  
 في المال أولا الخلف ذو اتجاه  
 أي في القضاء أو مسيب فقط  
 أعذر من ذي خطأ إذا اتضح  
 في خطأ لا نسيان فاعقلا

- تصلح للطاعة بالتدراك \*  
 لم يقض عن إفاقة وهل رعي \*  
 بدون قصد ومرجح جلي \*  
 في باب نذر للصيام سائل \*  
 كان به حق لغير نُفذا \*  
 ولم يشق في سوى هذا رتب \*  
 أيام أضحى عذر ناس قيل لا \*  
 وقيل مالا عذر فيه انحصر \*  
 وطء اعتكاف مصرف الزكاة \*  
 وصمت بكر وسكوت من حضر \*  
 لمن رأى حملا ولم ينكر بئان \*  
 جالب حد عتقه ما علما \*  
 أثناء كفارة أو قبل يفني \*  
 حياته ويدعي إبتياغه \*  
 قاضية واحدة إذ خيرت \*  
 والخمس للتملك سلها لا تهن \*  
 وساكت عن رؤية استهلال \*  
 عن شاهد الوفاة فيما يعني \*  
 من اشترى من بعده بالأمد \*  
 ويقبض المتاع ثم ينكر \*  
 من بعد وطء بعد عام شفعه \*  
 مفت وزان قاذف حاد الأب \*
- وذمة المجنون عند مالك \*  
 إن وجدت أسبابها لا الشافع \*  
 أكثر أو أقل في المحتمل \*  
 لذي تعود أكثر المسائل \*  
 هل يعذر الجاهل أولا أو إذا \*  
 وهكذا ما علمه به وجب \*  
 لذي ابتدا صوم الظهر جاهلا \*  
 والبعض في مجهول مثله عذر \*  
 في الحج والوضوء والصلاة \*  
 وذات إنفاق وشرط وضرر \*  
 وقطع مسكوك ونفي باللعان \*  
 عتق الغريم مع حضور الغرما \*  
 فساد بيع وطء ذي الظهر في \*  
 سكوت ذي المال لمن قد حازه \*  
 معتقة من تحت عبد مكنت \*  
 أو أبطأت رد ووطء المرثن \*  
 والشاهدين مخطئ في المال \*  
 وجهل قول بائع لا يغني \*  
 ترك المبيع بالخيار في يد \*  
 من ملكه يباع وهو حاضر \*  
 دعوى انقضاء عدة في الرجعة \*  
 جهل طيب سارق وشارب \*



## فصل في الاعتكاف

- هل نذر مشروط كشرط أولا \* لناذر العكوف صوم حلا
- وأصلها ما لا يتم الواجب \* إلا به تحصيلها لا يجب
- شرط الوجوب كالنصاب والذي \* لصحة كالحول في الغير خذي
- خلافهم ثالثها الشرعي \* حتم لا العقلي والعادي
- وشرط صحة إذا تعذرا \* لا يسقط الوجوب فيما حررا
- فمن عليه الصوم قد تعذرا \* معتكفا يتم فيما شهرا

## باب الحج وما استطرده فيه

- \* في عمل الأبدان لا نيابه  
 \* كالحج جازت فيه بالخلاف  
 \* مشبه لم يقو كالمشبه به  
 \* وعندنا الإحرام شرط لا يحد  
 \* وليس أمن الفوت عند مالك  
 \* فواطئ من قبل جمرة فسد  
 \* ما تركه يقتل كالصلاة  
 \* وقيل للمكي قيل بل يقف  
 \* وكل من أسقط حقه بما  
 \* من بعده قيل وقبله ولا  
 \* عليه إذن العبد في الإحرام  
 \* والإذن في المتبوع إذن التابع  
 \* أولا فقولان قضاء الفاسد  
 \* والأشهر القرآن جنس مستقل  
 \* هل قارن بمكة للحل  
 \* هل حكم مدخول عليه أو لما  
 \* لقارن يفوته الحج حصل
- بعكس مالي وما قد شابه  
 أو رخصة لنا كالإستخلاف  
 جزاء طيبة انتفى في المتجه  
 بأشهر الحج وإن ركنا يحد  
 في الحج أمنا من فساد مدرك  
 حج له والحنفي ذاك رد  
 قدم على الحج لدى الفوات  
 والكل في مذهب مالك يثقف  
 يلزم بالدخول حلا حرما  
 يمنع عند الحنفي مسجلا  
 بحج أو جمعة أو صيام  
 إن لازما كمهر عبد باضع  
 من حجه عليهما للعامد  
 لم يقضه الأفراد كالعكس حظل  
 يخرج أم لا باعتبار الدخل  
 آل إليه الأمر بعد ألزما  
 دم القران أو لعمرة بطل

## فصل في جزاء الصيد

- هل فاعل الأسباب كالمسبب \* أولا عليهما جزاء ضارب  
 فسطاطه فمات فيه صيد \* أو شرك الليث ففات القصد  
 والحكم هل لمبدأ أو منتهي \* كمن رمى في الحرم في الحل المهى  
 سواء الخطأ مع النسيان \* والعمد بالإتلاف في الضمان  
 لأكثر الناس فنص العمد \* لرفع وهم في جزاء الصيد  
 لذلك أوجبوا جزاء الصيد \* في القتل والأشهر ملقى القيد  
 هل حكم حال أو مثال يقتفا \* إذا تخالفوا كبيض أتلفا  
 عشر الجزاء فيه أو حكومة \* أو فيه ما في الفرخ خذ عمومه  
 في ذي مثالين فهل بالأول \* معتبر أو بالأخير ينجل  
 كفارة جزاء صيد فعلى \* كل جميعه بجمع قُتلا

## باب الجهاد

- |                            |   |                         |
|----------------------------|---|-------------------------|
| بإلدار أو بالسلم مال مسلم  | * | يعصم فيه ملكه بمغنم     |
| لكافر تغلب وفاسد           | * | مخاطب أولا فذي قواعد    |
| ومسلم ولم يهاجر قدمه       | * | وماله ضما نتممه         |
| وهل بفتح تملك الغنيمه      | * | أو قسمة من جاء عن هزيمة |
| ومعتق وبالف لم يشرك        | * | في أول للشافعي ومالك    |
| والثان قول الحنفي واتفق    | * | على اشتراك ميت فذا يحق  |
| هل يسهم المسهم للقتال      | * | أو كونه حرا من الرجال   |
| عليهما العبد والأنثى قاتلا | * | كالعبد ذمي وبعض فصلا    |
| وأرض عنوة لغنائم           | * | والأشهر الوقف لمسلمين   |
| وأرض صلح للمصالحين         | * | عليه أرض مكة بينون      |

## فصل في الجزية

- |                           |   |                            |
|---------------------------|---|----------------------------|
| عقوبة بالكفر جزية بدل     | * | قتل فأسقطها بسلم أو أجل    |
| أو بدل السكنى وحقن للدماء | * | فلم تفت بالموت أو إن أسلما |
| تأمينهم من حسة لمصلحة     | * | دين فمالك لعبد صححه        |
| وقال من ولاية نعمان       | * | حريية المؤمن تسبتان        |

## باب الذكاة والأطعمة

- \* ذكاتها استخراجنا فضلات
- \* إزهاق روح سرعة أصل قد
- \* في ترك حلقوم أو المري
- \* هل مستعارة الحياة كالعدم
- \* هل ميتة البحر حلال الأصل
- \* لما يعيش منه في البر وهل
- \* المقري ما لا يعيش أربعة
- \* في البر والبحر فذاك يعتبر
- \* إعراض العمدة بترك التسمية
- \* قماون للشافعي اكتفاء
- \* أو أصله هل عمد ترك السنن
- \* سهلا من المباح ممنوعات
- \* أو تبع عليهما الخلف يرد
- \* أو بعض أوداج من الذكي
- \* أو لا ففي منقوذ مقتل الم
- \* أو رخصة عليه مبنى الأكل
- \* إن مات في البحر أو العموم حل
- \* في البر بحري وماله سعة
- \* بحيث مات إن ببر أو بحر
- \* لمالك ما جاز أكل التذكية
- \* بعقدها كنسبها سواء
- \* يفسد أولا ليس للسهاون

## فصل في الصيد والضحايا

- \* والقصد بالتعليم نقل جارح
- \* لما جرى العرف بكل نوع
- \* فالأكل لا يطل عند مالك
- \* هل فعل الترك وفي الكف يصح
- \* تارك ذبح الصيد وهو يمكن
- \* ما عاد للحال عن انتقال
- \* من اشترى أو صاد صيدا فففر
- \* أكل الضحايا للوجوب ينفي
- \* والنقص إن أوجب زيادا هل جبر
- \* هل مرض يمنع أولا المهرم
- \* عن خلقه الأصلي للمصالح
- \* بأنه انتقاله للطوع
- \* وقيل بل لنفسه من ممسك
- \* في غيره ضد عليه يتضح
- \* فقات عن صاحبه هل يضمن
- \* يعود حكمه عليه حال
- \* والأرض أحيائها فعادات كالقفر
- \* تأقيتها وجوبها يوفى
- \* تفضيل فحل أو خصى فيه قر
- \* والمنع أولى أن يضحى المهرم

## باب الأيمان والنذور

- تحليلها كره لنا ممنوع \* للشافعي للحنفي مشروع
- يمينُ التعليق أي عرفسي \* لمالك للشافعي شرعي
- ففقده حله بالاسثناء \* لأول للثان حل جاء
- وقيدته نية وخصصت \* وعممت وعينت وصرفت
- إلى المجاز قابل المجاز \* لا غيره فليس ذا جواز
- وشروط تخصيص تنافي الخاص \* للعام ما سواه قيد فاص
- لم يمنع المدلول للكلام \* وخالف النعمان في التزام
- تخصيص أو تقييد بعض الأكل لا \* بحث الحالف إن لا يأكلا
- دل على المأكول إلزاما \* الفعل عنده فحث قاما
- توحيد ربنا بما لم يجعله \* للغير في التعظيم واجبا جلا
- منه اليمين في الصحيح ثم في \* توسل للخلق خلفهم قفي
- والسبب المثير للإيمان \* كنية قدم في البيان
- على عموم اللفظ والتقييد \* لمالك إمانا وأحمد
- ثم على عرف المخاطب أجل \* في الشرع شرعي وفي التعامل
- مقاصد الناس فمقتضى اللغة \* هذا هو المشهور راع مبلغه
- والبر حاصل بأقصى ما احتمل \* لفظ خلاف الحنث فالذي أحل
- يدرر بأقصى والذي يحظر \* يكفى به اليسير هذا الأشهر
- مذهبنا اعتبار عرف خاص \* الشافعي العام ذو اختصاص
- هل مانع عرفا وشرعا يعتبر \* قبل تمكن، كحالف يبر
- ليطمان زوجته فغصبت \* ما لم يفرض مطلقا أو نفست
- واتفقوا على اعتبار العقلي \* قبل تمكن كموت عجل
- هل حكم مخلوف عليه غيرا \* أولا لنعمان ومالك جرى

- عليه قبل الحنث تكفير ومن \*  
 إن أخطر الحالف في الصحيح \*  
 والخوف للغير كما للنفس \*  
 وسبب الكفارة اليمين \*  
 لمالك والحنث عند الحنفي \*  
 وهل بحنث علقته أو بحلف \*  
 وهل لنية إليها تفتقر \*  
 من قبل حنثه عليه واحده \*  
 وحنث حالف بفاسد يقر \*  
 والحنث بالفرع القريب شهرا \*  
 كالقمح بالخبز ولحم بمرق \*
- حرم حلاهل به التكفير عن  
 فهو رضي في حنثه الصريح  
 والخلف في المال بغير لبس  
 والحنث شرط قبل تسببن  
 سببها فقبل حنث تنتفي  
 مظاهر من بعد ما به حلف  
 عليه عتق الغير عنه يستقر  
 أو إثنان باعتبار القاعده  
 أن لا يبيع في الصحيح المشتهر  
 لأنه كالأصل معنى قررا  
 والتمر بالبيذ لا العكس بحق

### فصل في النذر

- نهي عبادة لمعنى الغير \*  
 أي للصلاة في محل الغصب \*  
 خلافهم في العيد والتشريق \*  
 ما أوجب الإله فهو أكد \*  
 لا مشي للمرأة في المدونه \*  
 في مشي من ليس بعورة لزم \*
- لا يمنع انعقادها كالنذر  
 لعينه كصوم حيض وجب  
 يقضي ولا يقضي لذي التحقيق  
 من نذر ناس وبه تردد  
 ذاك عليها بعضهم قد عينه  
 ذلك في فريضة كما علم

## باب النكاح وتوابعه

- لا يلزم الولد أو الأقوات \* هل النكاح من تفكّهات
- نكاحهم عليه ذو وقوع \* هل خوطب الكفار بالفروع
- بالعقد أولاً قطع زوج إن سرق \* وهل جميع المهر أو نصف يحق
- ضمانه في تلف كفلته \* عليه والحد بوطئ أمته
- ماشية والعين إن قبض وقر \* زكاة فطره عليها والشجر
- بها الدخول دون شيء بذله \* ضمانه منها فإن ضاع فله
- أولاً عليه الزيد في المهر انتبه \* وهل كجزء العقد ما ألحق به
- وفي الطلاق فهو من المشطور \* يطبل بالموت على المشهور
- أولاً عليه العتق والبيع يرا \* هل ملكها مرتقب وشهراً
- تكون أولاً، في الثبوت نفعه \* وهل يد قابضة ودافعه
- والبيع في مذهبنا يباح \* لمن تولى طرفي نكاح
- أولاً عليه نصف مهر قررا \* وهل يعد راجعاً من خيراً
- فاختار من قبل البناء إحداهما \* في نكاح أختين ثم أسلما
- أو الحياء وافترار الخبر \* بكارة علتنا في الجبر
- أي في الزنا ثوب الحياء المذهب \* عليه جبر عانس والثيب
- أولاً وذا مالك مختار \* مستهلك العين له اعتبار
- حرمة من له لديه فاسلك \* فلا يرى باللبن المستهلك
- كالحجر والإمضاء فرع الرشد \* والسفّه العلة أي في الرد
- عليه والإمضاء فيه ينجلي \* فرد أفعال السفّيه ما ولى
- خص به من فيه غاية النظر \* نهاية في عجز حال الصفر
- غير أب أو جاز في كل ولي \* فلا يزوج اليتيمة الولي
- خوف الفساد الخلف في الحل نفسي \* إن بلغت لها الخيار ثم في



- لا ينشر الحرمة ماء الزاني \*  
 هل اعتبار حرمة في اللبن \*  
 عليه ما لميته محرم \*  
 لمالك المهر لا محض عوض \*  
 هل اعتبار الذات أولى أو سبب \*  
 يمنع افتقار قبض أولا \*  
 والفسخ في فاسد عقد قررا \*  
 والفوت هل يكون بالدخول \*  
 وفاسد في عوض من عقد \*  
 في غيره أقوالهم والثالث \*  
 والخلف في قبول المدعي \*  
 ولاية تغير المكان \*  
 يزوج الأبعد من فقدان \*  
 تقديمه هل واجب أو أولى \*  
 إسقاط بعض أهل حق التحد \*  
 كالمال قال مالك إن أنكحنا \*  
 رد سواه مثل مال في البيان \*  
 وليس سألها على الصحاح \*  
 هل بشهادة لفاسقين \*  
 نقصان زوج علة التخيير \*  
 لمالك أو ملكها للنفس \*  
 والرد هل إبطال أصل العقد أو \*  
 في قدر مهر فهو فسخ الثاني \*  
 والغرم في ثالثها المشهور
- لحرمه لكن به قولان \*  
 حال الحدوث أو خروج قبلي \*  
 لمالك للبعض لا يحرم \*  
 فجاز في كالعبد أو ذاك محض \*  
 جمع النكاح بالذي به يهب \*  
 لو بعد فسخ منع ذاك أولى \*  
 وصح بالفوات فيما شهرا \*  
 أولا كلاهما من المنقول \*  
 كلا صداق فسخه كالعقد \*  
 ما لم يفت فيه انفساخ ما كثر \*  
 كنحن زوجان يقر فاسمع \*  
 غير عندنا مع النعمان \*  
 أقرب قيل ذاك للسلطان \*  
 يسقط من عقد سواه أولا \*  
 يسقط كالقصاص لا في ذي عدد \*  
 أحد الوليين سوى الكفئ ضحا \*  
 الحنفى لا يرد كالأمان \*  
 تفسيره ولاية النكاح \*  
 منعقدا أو لا فذو قولين \*  
 لذات عتق لا يرى في الحر \*  
 فمطلقا لها بغير لبس \*  
 وصف به خلف الوكيل قد بنوا \*  
 بلا طلاق أو به في الثان \*  
 بالفعل لا بالقول في الغرور

- \* إذا طرأ على النكاح مالا  
 \* بلا طلاق فسخه في الرده  
 \* هل جعل أمر للذي ليس له  
 \* لذات عتق تحت عبد واحده  
 \* المهر حرق الله عند مالك  
 \* وهل زنى أو شبهة نكاح ما  
 \* الطول مال أو وجود الحره  
 \* يبر بالاماء أو لا وعلى  
 \*
- \* به يقر فهو رفع أولا  
 \* لإرتفاع أو به للعقده  
 \* لدفع ضرر بعضه أو كله  
 \* كسيد أو كلها بالقاعده  
 \* مقدر وحقها للتارك  
 \* حرم ذكر حده عليهما  
 \* عليهما لينكحن ضرره  
 \* لفظ وقصد غير كفو حصل

## فصل في الطلاق

- هل يقتضي منصرفا طلاق \* بالنفس أولا وكذا الإعتاق  
 عليه من إحدى النساء طلقا \* من غير نية كذا من اعتقا  
 من أخذ الأول قال طلقا \* عليه والريق أيضا اعتقا  
 والثان بل محير لا ينصرف \* إلا بصرفه وحسنه عرف  
 في العتق لا الطلاق إذ ببعض \* عتق وهذا ما به تبعض  
 تغليها الوقوع في التعليق صح \* في العتق والطلاق بالملك وضح  
 وباطل الإكراه فيما حل به \* هل صار كالنوم أو الهزل انتبه  
 والأصل إن تقارن الأسباب \* مسيبتها لهذا إيجاب  
 عدتها بالطهر عند مالك \* ظرف طلقها بهذا فاسلك  
 واتفقوا في الرعي للقريبه \* من تم والترك للغريبه  
 ذات توسط بما قولان \* على طوار البعد مبيان  
 وفي طلاق منهما في السقم \* الخلف كالتملك في الإرث نـم  
 والخلف في الألفاظ إصاحية \* تابعة النية أو وضعية  
 عليهما الطلاق والعتق بما \* أراد أو بما اقتضته فيهما  
 تمكينها كالوطئ أو لا فالمهر \* بخلوة بها أو الوطئ استقر  
 والعطف بالواو بما صح به \* جمع كجمع لا سوى في الأوجه  
 لذا الثلاث في سوى المدخول \* إن كرر الطالق ذو حصول  
 دون الظهار بعد قوله لها \* يا هند أنت طالق لم يلها  
 للمضمر العموم كالصريح \* في طالق الثلاث من صحيح  
 لملك والشافعي لا الحنفي \* واحدة لمصدر منه تفي  
 هل تقبل الدعوى تبعضا ففي \* طلقت أو أعتقت بالمال قفي  
 إقرار أو بالوصف فاحكم بما \* فقولها أو قوله عليهما

- وفقدها عليه ذو انبناء \*  
 إن عدم المقصود لفظ محتمل \*  
 ثلاث أو بائة قد هملا \*  
 عليه في الأول منع العزل \*  
 لينكحن فاقف أولا تفي \*  
 أو في قريتها فقط فأولى \*  
 عليه خوف الفسخ بالإرث انتبه \*  
 ورفقتها الأمور باتفاق \*  
 لخوف الإستحقاق ناقض الصرف \*  
 محمولة الحب من السمراء \*  
 يصير في الطلاق متبوعا حكي \*  
 كالشعر عن نعمان خلف يأتي \*  
 عليه من معنى بغيره خذي \*  
 أولا عليه أخذ مال ييتي \*  
 قيمته وفي الولي ذا يقرر \*  
 لعارض أبلغ قد أباحه \*  
 حل لبعضهم لذاك فاسلك \*  
 ومنه تفويض كذا إرسال \*  
 قبل البلوغ عند نجل القاسم \*  
 لوقته كل لأصله رجوع \*  
 ثالثها اختصاصها بالمتهم \*  
 لملك للقرب في الإعتراف \*  
 دل على اختصاصه في الفصل \*  
 عليهما تخيره هل حلا \*  
 كبتة فصحة استثناء \*  
 وهل على أكثر أو ضد حمل \*  
 نحو حرام دون قصد هل على \*  
 محتمل التمليك والتوكيل \*  
 يبر بالدخول أو بالعقد في \*  
 وهل لنا رعي الطوارئ أولا \*  
 كره نكاح العبد بنت سيده \*  
 أو ليس من مكارم الأخلاق \*  
 بعيدها كالباع مع صرف صرف \*  
 والفضل في الشقين كاقضاء \*  
 وتابع في العقد عند مالك \*  
 خلافهم في فاقده الحياة \*  
 إن فقد استيفاء حق في الذي \*  
 من صاحب المعنى إذا ما أمكنا \*  
 من ولد لعدم والبد يُغر \*  
 أصل الطلاق المنع والإباحه \*  
 فهو الثلاث بدعة لملك \*  
 تملكه لغيره توكال \*  
 إن قال طلقا فغير لازم \*  
 أصبغ قال إن أراده وقع \*  
 والخلف في لزوم أيمان التهم \*  
 تستعمل الألفاظ في الطلاق \*  
 هل اختصاص المصطفى في الأصل \*  
 مثل النكاح والطلاق أولا

- ومقتضى التحيير في الذي اشتهر \* خيرته أو الثالث في المقرر
- إن طلقت واحدة ليست تقع \* خيارها على المصحح انقطع
- تفويض أو ذا استجابة فلا \* قطع بالافتراق أو به جلا

### فصل في الخلع

- هل شرط ما خالف حكم الشرع \* معتبر أولا عليه مرع
- شارط رجعة بخلع بائن \* أو رجعية لشرط يعلن

### فصل في الظهار واللعان

- هل ابتداء كالتمام أولا \* عليه يلقي أو يتم الأولى
- ويتدي ثانية من ظاهر \* أثناء كفارته لآخر
- ولا بن مواز كفته الأولى \* إن كان ما مضى بها أقلا
- بمين أو شهادة أوحد \* لعانهم بأول يعتد
- إمانا وحجة فمن قذف \* زوجته فالحد باللعن عزف
- عنه لها بغير لعن لم يحد \* الحنفي عقوبة فلا يحد
- تحريم جملة أو الوطى الظهار \* عليهما منع المقدمات صار
- هل عزم وطى مانع كفاره \* مظاهر في موثقا مثاره

- هل عزمه وسيلة أو قصد \* أي لإزالة النفاذ يبدوا  
 هل حكمها الفور أو التأخر \* فيه تراخي عالم سيقدر  
 والعود هل عزم على الإمساك \* أو وطئ أو عليهما فحاك  
 خلاف من كفر عن طلاق \* تجزي أم لا المثل في الإعتاق

### فصل في الإيلاء

- يمين منع حق الإيلاء \* موجه الوقف بذا إفتاء  
 إمامنا للحنفي طلاق \* موجه عن أجل فراق  
 هل ذو امتناع الوطاء لم يقصد ضرر \* به كمول عدّ أو لا اذا اشتهر  
 هل رفع كفارة أو حل يمين \* ثنيا فنافي الوطاء بالحلّ يبين  
 مول له الوطاء ولا يكفر \* أو غير مول حل حلف أظهر  
 فحالف من بعده ما حلفا \* يحث في الأول لا الثاني قفا

## فصل في العدد والنفقات

- بالحيضة استبراء أم الولد \* للملك عن عتق وموت السيد  
والحنفي قال للفراش \* أكد ملك لثلاث ماش  
والنفقات عوض التمكين \* تسقط بالنشوز في المتين  
تصير ديناً بمضى المده \* والحنفي مكرماً قد عده  
والأصل نفي الحد فالتوقيف \* من شرط تقدير لذا المعروف  
لمالك كفاية في النفقة \* وكسوة سواه حد للثقة  
فيها وهل في ظاهر قط ما حكم \* وهو الصحيح لا يحل ما حرم  
يرجع من قضى عليه النفقة \* لظن حملها على المطلقه  
ففي قرابة لوالدين \* والولد أوجب لا سوى هذين  
لمالك إذ هي للبعضيه \* الحنفي بل محرميه  
وقطعها لدى بلوغ الزمن \* في رعى نادر بنفسه بني  
هل خالف يحتاج لإتصال \* أولاً عليه العود لإعتلال  
هل خبر فيثبت الولاده \* ما قاله القبول أو شهاده  
وهل بقاء سبب المحل لا \* يترك تأثير سواه أو جلا  
لسيد وزوج انفاق رئي \* والثالث التفصيل بالتبوي

## فصل في الرضاع

- وكلمة كان للأم النفقه \* فلا لها أجر رضاع حقه  
وهو مواساة من الإرفاق \* على الأصح لا من الإنفاق  
عليه فقد لبن ومال الأب \* تجبر في استرضاعها أو ما وجب

## فصل في الحضانة

- \* هل حق محضون علا أو حاضن
- \* وردها كذا وجوب نفقته
- \* أيهما التابع فالكراء
- \* ثالثها إستقلال كل فيفض
- \* عليهما خيار مئغر بني
- \* أعني على محضونه وأجرته
- \* لسكن عيلهما بجاء
- \* في التبعية السقوط يفترض



## باب في البيوع وما شاكلها

- البيع عقد أو قبض ما يضيع \* من قبله للمشتري أو من يبيع  
 والمازري منكر للثان \* وفصل الوجوه ذ والبيان  
 وهل وقوف سلعة على ثمن \* منزلة التقويم أولا قد عمّن  
 تعدد المعقود هل كالعقد \* أو لا فجمع حله والضد  
 في صفقة عليه بيع بنكاح \* ونحوه هل من حرام أو مباح  
 هل علم أحد البيعين بالفساد \* يبطل في تسلف في الصرف باد  
 هل نظر الجزاف قبض أو لا \* عليه بيع قبل قبض يؤلا  
 هل مجمع على فساده نقل \* شبهة ملك وعليه الفوت حل  
 من غير فيه وفوت العين \* عند ابن القاسم لا سحنون  
 وغرم القيمة بعض أطلقه \* في فاسد وجا بملك حقه  
 لرعي قصد البيعين يعتبر \* لكونه خلاف شرع لا يقر  
 وهل خلافه بوجه ما يصح \* أو واجب الإلقاء مطلقا يضح  
 هل رد عيب ابتداء يبيع \* أو نقضه من أصله فمرع  
 عليهما استقباله بالماشي \* أو البناء في الزكاة الماضية  
 كذا شراء كافر من كافر \* أسلم رده بعيب ظاهر  
 كذا مواضعة من ردت به \* من بعد أن تخرج منها انتبه  
 والبيع من ذمي غير قطره \* فرد في إعطائه لعشره  
 كذا بمن خالعهما ثم بدا \* عيب خيار فيه ذا الخلف غدا  
 ورد سمسار بجعل وضمان \* تالفه من قبل قبض يستبان  
 للمشتري الغلة في الجميع \* يدل أنه ابتداء يبيع  
 وعتقه قيمة رد اقتضى \* لكن يقوي النقص فقده الرضى  
 وشفعة وعهدة والمازري \* أجاب أن ذا جبر شرع طاهر

- والقصد في الأعيان أو أثمان \* تفتيته حوالة في الثاني  
 هل فهي تفريق لأم والولد \* له يزول أو لها لا يفتقد  
 هل الذي خلا من المعنى اعتبر \* أولى وقول الإعتبار المشتهر  
 في العبد والسيد في الربا ذهب \* مستهلك في الثوب بيع بالذهب  
 أجاز ذا الثاني في المختصر \* ومثله القولان في السمنظر  
 وهل يد الوكيل كالموكل \* أولا فقبض الصرف عنده جل  
 هل ما بذمة كحال صرف ما \* أجل أو زكاته عليهما  
 كالحس ذو الوجود حكما أولا \* كصرف ذي الذمة أو إن حلا  
 كالحس هل معدوم معنى فالرضي \* في الصرف غشا لم يجز أو يرتضى  
 هل بعض دينار يجوز صرفه \* أو لا إذا مصرف يجوز  
 عليه هل دينار أو ما قابلا \* زائفه ينقض إذ لا بدلا  
 هل مثبت أو مبطل يقدم \* في سلك أعلى أو أدنا يلزم  
 هل حكم غالب لنادر الصور \* وفي ربا الفليس وخلط الماء قر  
 وفي زكاة نادر الأقوات \* وفي ذكاة ما كسلحفات  
 هل مشترى أو باق المستثنى \* عليهما ضمان ما يستثنى  
 ركوب دابة وسكنى الدار \* وقبل قبض بيع كالثمار  
 يحرم في الإماء والحيوان \* بيع بثيا الحمل في البطنان  
 هل فعل ما كحاكم كالحكم \* عليه من آخر رأس السلم  
 منعقد بيع الخيـار أو لا \* في الصرف والنكاح صح أولا  
 من اشترى أباه بالخيار \* هل عتقه عليه فيه جار  
 إمضاء بيع كافر من كافر \* أسلم فيه جاز أو لا حاذر  
 وحادث الغلال في الخيار \* لبائع كالبيض والثمار  
 إذ الضمان الفطر كالإنفاق \* منه ولا شفعة باتفاق  
 وهل كشرطي يرى الحكمي \* كناكح لم يأذن الولي

- \* إن زنت على الإمضاء  
 \* وبيع خلخال بعين يستحق  
 \* وقوع ما لم يجوز اشتراطه  
 \* عليهما تأخير رأس السلم  
 \* هل نقض فاسد يرى من رده  
 \* إذا مضى عليه عند المشتري  
 \* هل قبض أول كقبض الآخر  
 \* قبل حلول أجل الكراء  
 \* إن دخل الموزون صنع هل قضي  
 \* لحكم مادة وصورة تحل  
 \* تقديم ديك مذهب النعمان  
 \* تفتيته حوالة كالمثلي  
 \* وهل إقالة بلا زيد ولا  
 \* كبيع ما زها وبعد يسه  
 \* أو في طعام شفعة مرابحة  
 \* هل تابع قصد بها شاة لبن  
 \* هل غالط في فوت ماله رجوع  
 \* هل دافع لشاهد أو فاسقين  
 \* وفي القيام باتفاق يرجع  
 \* هل عوض المعلوم والذي جهل  
 \* عليه من بشقصه قد صالحا  
 \* شفيعته بنصف عشر العقل  
 \* وهل على صحة أو فساد  
 \* عليه مشتر ثمارا ما بدا
- وإن أبي فالجلد ذو انجلاء  
 \* في الفسخ والإمضاء ما لم يفترق  
 \* هل كاشتراط أو له صراطه  
 \* لا شرط للصحة أو فسخ نم  
 \* أو أصله عليه فطر عبده  
 \* هل منه أو من بائع له دري  
 \* أو لا عليهما هلاك المكتري  
 \* يحل أم لا قبل الإستيفاء  
 \* قيمة أو بالمثل من تعارض  
 \* كبيع حلي فاسد أو الغزل  
 \* لمالك والشافعي الثاني  
 \* أو لا وكالمعدوم غير الحل  
 \* نقص كبيع ثان أو حل جلا  
 \* أقال منه جاز أو لا انتبه  
 \* نقض وفي سواه بيع راجحة  
 \* بابن أجل والمنع أبين  
 \* أو لا كمن أكثر ما سمي دفع  
 \* إذ لو أرادوا استوضحوا حتى يبين  
 \* أو لا كمن أكثر ما سمي دفع  
 \* بينهما أو لا لذي الجهل الفضل  
 \* في خطأ وعمده من أوضحا  
 \* ونصف شقص أو به والفضل  
 \* يحصل ذو الإهتام والترداد  
 \* صلاحها لا شرط صح أفسد

- هل ملك ظهر الأرض بطنها شمل \* أو لا عليهما ركازها احتمال
- حكم الهواء حكم ما تحت ففي \* كمسجد بيع الهواء ينتفي
- هل بالعطاء تملك العرايا \* أو بالكمال فيه ذو البلايا
- هل حكم متبوع لتابع وبه \* بيع المحلي جاز بالصنف انتبه
- ورد ما أكثره استحق أو \* عيب زكاة الضأن بالمعز عزوا
- وسقي زرع مال ذي الإراده \* وحكرة كقطرة كفارة
- بجل عيش وكخنشى بال \* من المحليين إليه آل
- وهل له في ثمن قسط وبه \* بيع لعبد مع ماله انتبه
- بذي امتناع في انفراد كذهب \* والمال عين بنسيئة يهب
- بالنفس أو بالنسبة اعتبار \* يسارة عليهما الدينار
- ذو البيع والصرف يجوز بالتبع \* أولا أو الثالث فأدنى يتبع
- والثالث أول الكثير آخر \* ما قل دون قل فوق يكثر
- كثير في الخف وفي المعاقله \* جائحة الثمار حمل العاقله
- مع ذنب الأضحية ثم قللا \* في غلث وصية كما جلا
- في بيع صبرة والاستثناء \* كالثلث مع تبرع النساء
- والغبين والبياض في السقاء \* والحبس ما يسكن باستثناء
- هل ذمة لها نصيب من ثمن \* أولا عليه حل شركة عمّن
- لمشترى الطعام بالمؤجل \* تجوز في الثاني بعكس الأول
- هل علم جملة كتفصيل يصح \* أو لا بجمع سلعتين يتضح
- إنشاء مكره له لم ينعقد \* لمالك الحنفي منعقد
- عليهما الطلاق والبيع علم \* والحق صح بيعه وما لزم
- والخلف إن كان على العوائد \* وفق كحال والذي في الشاهد
- كالخلف فيما دون سبعة إلى \* ثلاثه إلحاقه تبادل
- بسبعة أو الثلاثة اجمع \* بكثرة وقله فيه تعي

- هل حالف تصديق دعواه عمد \* أومع تكذيب سواه لو قصد  
 إمضاء بيع بعد جاز أو لا \* بالهلف أو بالحكم فسخ يجتلا  
 هل الخيار وصف عقد يورث \* لملك أو عاقد لا يورث  
 والملحقات بالعقود هل تعد \* كجزئها أو هي إنشاء ورد  
 شراء مال العبد والزرع الثمر \* وخلفة القصيل من أصل شهر  
 جوازه من قال زدني ففعل \* عن صرفه لخوف فسخ هل بطل  
 أو لا وإلا جاز لم يجب بدل \* معين لا غيره والصرف حل  
 هل كمقارن تعد أو لا \* فمن لمن قام لرد أولا  
 شيئا فأرضاه قيامه كرد \* أو صح والتشهير فيه قد ورد

## باب في الربا والسلم

- \* لا يسهل العظيم كالنقدين  
 \* علتة القوت مع ادخار  
 \* وهل دوام الكون كادخار  
 \* علتة في العين كونها ثمن  
 \* لمالك والشافعي والحنفي  
 \* وفي قرار البيع للصراف لحق  
 \* إلا بسبعة بدینار بلا  
 \* والأشهر الجواز حيث ألحقا  
 \* والشاذ في ذلك منع مطلقا  
 \* والحكم هل بدل من تبدل  
 \* هل ركن أو شرط تنجز الصراف  
 \* توهم الربا كعلم فجـهـل  
 \* لمالك والشافعي لا تضاف  
 \* ذو تساوي النفع أو مقاربه  
 \* والخلف في شهادة التقارب  
 \* وكثرة الصنعة مع بعد الأمد  
 \* لا فرق لأجزاء على المشهور  
 \* والخلف في تباين في الجنس  
 \* هل صنف الجيد والردى  
 \* هل الصغير كالردى والكبير  
 \* وهل حديث سلم إلى أجل  
 \* فيحرم الحلال أو المعنى يرى
- والطعم فامنع الربا بذین  
 في الطعم في المصلح أيضا سار  
 أو لا ربا كالبيض فيه جار  
 وقيمة أو أصله أو ما وزن  
 وفي تعدي الحكم خلفهم قفي  
 بيع تنجز الجميع يستحق  
 درهم أو اثنين جاز مسجلا  
 بذلك الدينار لا إن فرقا  
 لمقتضى قواعد قد وقفا  
 قصد ففي صرف وديعة جل  
 عليهما إبطال تأخير صرف  
 تماثل مثل تحقق الفضل  
 للعين غيره لنعمان ألف  
 جنس وجنسان سواه للنبه  
 أو ضده وفي القطاني حبي  
 يخرج في أحدهما الخلف ورد  
 كالطحن والعصر من المعصور  
 لا النفع في معتبر كالعكس  
 تقديم كل سلما منهي  
 كجيد لمنع إسلام يصير  
 معلوم المراد إثبات الأجل  
 معلوما إن كان وذاك شهرا

- \* هل بعد عقد واقع به يعد
- \* عن سلم بالمثل من قبل الأجل
- \* هل زائد المعاوض المساوي
- \* عليهما جواز إسلام جمل
- \* وهل كالأعيان ترى المنافع
- \* في أخذ غلة ترى من عين
- \* هل في ابتداء الدين بالدين يحل
- \* بالفسخ بيع الدين من غير الذي
- \* معه أو إنشاء عليه إن يزد
- \* يمنع على الثاني وفي الأول حل
- \* من هبة أو لا لبعض يأوي
- \* في جملتين واحد إلى أجل
- \* أولا عليهما الخلاف الواقع
- \* هل جائز أو لم يجز من دين
- \* ثلاثة الأيام في الفسخ حظل
- \* عليه أو بالابتداء يحتذي
- \* \*

### فصل في بيوع الآجال والقرض

- \* ممالك حماية الوسائل
- \* بيوع الآجال فعود ما خرج
- \* فصارف الدينار بالعشرين
- \* كبائع السلعة بالمؤجل
- \* ما قصد ممنوع بفعله كثر
- \* بينهما مختلف وذاتهم
- \* كما لأسلفني بذًا وأسلفك
- \* هل يتقضي القرض على السكت
- \* الحلول حلوله الأصل وبالتأجيل
- \* مع اتهام الناس في تعامل
- \* إن جاز أو لا وإلا فخرج
- \* دراهم أسفلها قدرين
- \* لا يشترىها بأقل فاعقل
- \* من جائز تمنعه لا ما ندر
- \* بعيدة حماية الحمى يسم
- \* أدى فائصال والحال سلك
- \* أو أجلا إلى عوائد يعول
- \* ينفع للعقد وللتأصيل
- \* \*

## فصل في الرهن والضمان

- وهل رضى الراهن شرط الرهن \* ضمان محبوس به بالثمن  
 بالتلف الضمان أو وضع اليد \* عليهما سقوطه بالشاهد  
 ومالك لم يشترط بالعين \* في الرهن بل صححه في الدين  
 ولا بالإستيفاء منه ناجزا \* رءاه في الثمار قبل جائزا  
 إقباضه لا يمنع أشياء \* ومنعه عن حنفي شاعا  
 هل وقف أو ملك عراق مقرب \* عليه بيعها ورهن يقرب  
 قال كشاهد لذي ارتهان \* عليه في أمينه قولان  
 يحتاج للقبول في الإبراء \* كالنقل أو لا مثل سقط جائني  
 توثيق التعليق فيه يضمن \* للشافعي أمانة لا يضمن  
 لا يضمن المال سوى المميز \* على الأصح في سواه جوز  
 وأثبت التملك بالضمان \* إمانا كمذهب النعمان  
 فقاوم لسيد كمالا \* قيمة عبده إليه آلا  
 للبعض لا يملك بالضمان \* لأنه نتيجة العدوان  
 بنفسها تقوم المنافع \* مضمونة والحنفي ينازع  
 وقابض بإذن ذي الإذن ضمن \* للنفس في الأصح للغير أمن  
 وماها والغير والأمانه \* أقوى كلقطة فلا ضمانه  
 إلا الطعام أو سواها أيادا \* فضا من أولا فللخلف بدا  
 هل ما قضى بموجب التوقع \* يرد بالوقوع كالزرع رع  
 والسن أو عين تصاب تغرم \* ثم تعود حالها أو يلزم  
 هل عمل المثل تناول الإذن \* أو سألما فلا ضمان أو ضمن  
 هل كالمسبب العداء في السبب \* فيه إمتناع أم عجل عن جلب  
 والأشهر الرجوع بل للمقاصد \* دون الوسائل من المقاصد



ذو الطرح في البحر لهول شاركا \* من سالم في التجر أو في ذلك

### فصل في الغصب

- \* وضع اليد العادية الغصب يرا
- \* أو رفع مستحقه فيه جرا
- \* خلاف كون غاصب من غاصب
- \* غاصبا أولا وهو في المهذب
- \* أخذ بالإستيلاء مال الغير
- \* تعد يافع العقار يجري

### فصل في الاستحقاق

- \* في العيب واستحقاق الطعام
- \* هل يكون كالعروض أو لا إذ حمل
- \* لبعضه بعض لدى ابن القاسم
- \* أو في شهادة وحال ذا نم
- \* والعود في هذا إلى المقاصد
- \* في الوقت والبلاد من قواعد

### فصل في الوكالة

- \* هل بالحصول العزل أو وصول
- \* لأنه كالنسخ بالتزول
- \* عليهما تصرف الوكيل
- \* وعامل من بعده الجهول

### فصل في الحوالة والكفالة

- \* تحويل دين ذمة لذمة
- \* حوالة عند إمام الأمة
- \* فلم يعده للمحيل الجحد
- \* نعمان تبديل يجوز العود
- \* لأول ذي عوض مقبوض
- \* وغير مقبوض لذا مرفوض

- هل التزام ما على الأصل يحل \* كفالة للوجه أولا فصل
- هل دين ميت عليه فيصح \* ضمانه أو ساقط فلا يصح

بسم الله  
الرحمن الرحيم

## فصل في الإقرار

- \* أخبار الإقرار لا إنشاء  
 \* مالك لكن يراعي التهما  
 \* عليهما إقراره لسوارث  
 \* في صفة مجهولة في القدر  
 \* مضى معلق بأمر يعتبر  
 \* لغيره مالا عظيمًا يقبل  
 \* هل يلزم الظاهر أو تعيينا  
 \* وليس من خصومة لمالك  
 \* إقرار وارث يجوز المالا  
 \* لمالك فهو لميراث سبب  
 \* هل السكوت إذن أو لا من غرس  
 \* ونحوه فهو له أو يحلف  
 \* إلا لعادة أبو محمد  
 \* في رجعة والحوز واليمين  
 \* عقد نكاح تجر عبد والكراء  
 \* بالعرف قيد مطلق لمالك
- \* في مرض وصحة سواء  
 \* في صحة نعمان دينا قدما  
 \* يصح أو يبطل عند الباحث  
 \* زيد خلاف الشافعي والأبهر  
 \* أدناه أو أقصاه فالذي أقر  
 \* تفسيره بتافه أو يبطل  
 \* ألف ودرهم عليه بينا  
 \* فليس في توكيلها لسالك  
 \* بنسب شهادة قد آلا  
 \* لا من خلافة فيثبت النسب  
 \* في أرض شخص أو بنا وما نسب  
 \* يأخذ شيئه وهذا لأعرف  
 \* الصمت كالإقرار في محدد  
 \* عتق وقسم تركة المدين  
 \* دعوى كدين إذ كنطق قررا  
 \* فالغن والعروض غير سالك

## فصل في الشركة

- \* والنفع ظرف شركة الأبدان  
 \* أجازها في غير صنتين  
 \* والأصل منع شركة المفاوضة
- \* مالك لا المال كالنعمان  
 \* إمامنا ولو بموضعين  
 \* أجازها فيها لنفع عارضه

- إن عدم الغبن لذاك مسجلا \* يمنع شركة الوجوه فاعقلا  
 غناء شرك كالقلال ضاح \* فلم يجز تفاوت الأرباح  
 لمالك وجوز التفاوتا \* الحنفي كالقراض أثبتا  
 هل لفظ شرك يقتضي تساوي \* ثالثها للعرف ذاك يأوي  
 وإشركاني بينهم أثلاثا \* لا لك شرك فاتع أبحاثا  
 هل قتل أو تخيير مال ودم \* في العمدة ما استحق للثاني نم  
 إن صالح الشريك في مال دخول \* سواء والأول بالمنع يقول

### فصل في القسمة

- تميز حق قسمة أو بيع \* فقسم وارث الضحايا فرع  
 أو شركاء معدن كيلا ثمر \* إذا أجيح ما لبعض في الشجر  
 وذاك في القرعة لا قسم الرضى \* من غير تعديل فبيع مرتضى  
 إذا تعارض النصيب والثلث \* في الشيء فالعبرة في أي عمن  
 كإثنين باعاسلعة مراجحه \* بينهما نصفين بالمراجحه  
 من ثمن فهل على انصباء \* يقسمان أو على الشراء  
 وهو على المقصود بالبيع عمن \* لديهم هل النصيب أو ثمن  
 هل كل مالا يستطيع دفعه \* جائحة أو من سماء وقعه

### فصل في الشفعة

- \* كبيع الشفعة لا استحقاق فالشفيع البذر وهو باق
- \* بعد بروز الزرع أرضا يشفع \* في قول من شفعة زرع يمنع
- \* للبذر البذر على استحقاق \* ويشفع الأرض فقط بالباقي

### فصل في القراض والمساقات والجعل

- \* هل يخرج الذمة للأمانه \* الأمر أولا بل به ضمانه
- \* فأمره صرف الذي عليه \* قراضا إن ضاع ابنه عليه
- \* وهل إلى صحيح أصله يرد \* أو نوعه ما استثنى الذي فسد
- \* لأجر مثل أو قراض لمثل \* فاسده يرد أو بالفصل
- \* مالزيادة فاجرا المثل \* مالمساواها فقراض مثل
- \* كذا المساقات وجعل أصلها \* إجارة كالبيع للقراض لها

### فصل في الإجارة والكراء

- \* إكمال صنع قبضه أولا وبه \* وجوب أجرة عليه يتجده
- \* معدومة منافع المستأجر \* وقيل أنها من المقدر
- \* موردها العين أو المنافع \* تعجيل أجرها عليه واقع
- \* لم تنسخ لموت عاقد لنا \* بل موت معقود عليه عينا
- \* والأرض هل تملك أو تربي \* فيه كراءها بغير الخشب
- \* من نبتها وبالطعام مطلقا \* ومنعها المشهور وهو المنتقا

## فصل في الوقف وسائر الهبات

- \* والوقف هل نقل أو إسقاط اليد
- \* واتفقوا في الثان في المساجد
- \* لا بد من حوز بملك لا عوض
- \* فيه وفي الكفالة الخلف عرض
- \* لم تفتقر للحوز في الذي اشتهر
- \* في ذي تحمل لشيء قد ظهر
- \* والحكم لا يجري عليه فجرا
- \* يضمن أولا والضمان شهرا
- \* إجارة الوراثة هل تقرير
- \* أو ابتداء وهو المشهور
- \* عليهما افتقار حوز فيه
- \* ما في الترقبات يستوفيه
- \* وهل وفاء الوعد مطلقا وجب
- \* أو لا أو الذي أتى على سبب
- \* وهل إلى إذن الإمام تفتقر
- \* أو لا وفي القريب مالك يقر

## فصل في اللقطة

- \* إمامنا غلب الإكتسابا
- \* في لقطة نعمان الإحتسابا
- \* مالك تحمل للغني
- \* عن واجب التعريف لا الحنفي

## فصل في القضاء والشهادات

- \* هل حكم ما ظاهره صواب
- \* لا باطن ير أو غلاب
- \* كمن شهود شهدوا بموته
- \* فورث المال وجا عن فوته
- \* ومن قضى القاضي ديونه فجا
- \* وأثبت القضاء يحذ والمنهجا
- \* لا يأخذ المبيع أو بلا ثمن
- \* يأخذ أو به الصحيح فاعلمن
- \* والمتربقات كالحواصل
- \* أولا فذو عتق لعبد حاصل
- \* في سفر أنكره لما قدم
- \* فأنبت الشهود هل يوم حكم
- \* يعتق أو قبل هي العطاف
- \* وعكسها الظهور وانكشاف

- \* كطالق يوم قدوم قومي  
 \* هل يثبت الحكم على حكمين  
 \* منه الحديث الولد للفراش  
 \* هل عادة كشاهد أو شاهدين  
 \* والقمط في الجدار والوكاء  
 \* واليد مع مجرد الدعوى وفي  
 \* كابن عن الإنكاح ذي انكار  
 \* وذيك في التخصيص والتقييد  
 \* إن ناقضت أصلا ككثرة الفساد  
 \* هل يسقط الأعدل عد لا أولا  
 \* وفي دمء العمء والطلاق  
 \* زيد عدالة المزكي رجحا  
 \* وهل غريم للغريم كالغريم  
 \* هل نفى أصل نفى فرع أولا  
 \* فمن أقر زوجة أو وارثه  
 \* والإرث لإبن القاسم إقرار  
 \* هل بيت مال مرجع الضياع  
 \* هل يسقط الذي بعين يعلق  
 \* للعود في مال القراض واليتيم  
 \* هل كالصريح لازم الإقرار  
 \* أمانة ضياعها أو ردها
- \* جاءوا نهارا كان بدأ اليوم  
 \* كحكم زنديق على ضدين  
 \* واحتجبي منه لشبهه فاش  
 \* شهادة الرهن به في قدر دين  
 \* في لقطه وخلوة اهتداء  
 \* نكول مدعي به عن حلف  
 \* وأصلها النكول كالإقرار  
 \* لملك كالشرط مع ترديد  
 \* مع أصل صحة وكفى في البلاد  
 \* أو في البيوع لا النكاح الأولى  
 \* كذلك في الحدود والعتاق  
 \* أم لا وفي العد وتفصيل ضحا  
 \* أو لا عليه أخذه به نقيم  
 \* كالسببين الإنتفاء أولى  
 \* من غير وارث فلا موارثه  
 \* بالمال والخلف له مثار  
 \* أو وارث مانع الإمتناع  
 \* إن ضاع أو لا عليه المنفق  
 \* فضاع هل له الرجوع يستقيم  
 \* أولا فدعوى صاحب الإنكار  
 \* بشاهد أو ما عليه ردها

## باب أحكام الدماء والحدود

- ثالثها أقبل في الضياع والحدود \* أو بالأصول لا سواها بالشهود  
 لا يقتل المسلم بالذمي \* لمالك يقتل للحنفي  
 والعاصم الإسلام فيه اختلفا \* أو ذلك الدار ففيها اختلفا  
 أو المبيح الكفر فيه قد بقى \* أو ذا الحراة انتفت فقد وقى  
 في قتل عبد بذل مال فاقضى \* كمال قيمة لمالك رضى  
 وقال بل بذل دم نعمان \* تقديره لديه يستبان  
 في القلب عقل أو برأس إن ذهب \* للأمة العقلان أو عقل وجب  
 لا دية في الشعر عند مالك \* لا الحنفي في كراس فاسلك

## فصل في الردة والبغي

- وصح لازم شيء حكمه \* كحكمه إن انجلا لزومه  
 إلقاء مصحف بقدر رده \* أماته الله بكفر رده  
 هل عدم البلوغ ذو استلزام \* للعقل أولا صحة الإسلام  
 عليه للصبي ثم رده \* وفقدها أي مستقلا فانتبه  
 صح مع التمييز للنعمان \* لا الشافعي عندنا القولان  
 والبغي الخروج عن إمام \* قيل بشوكة لذي الإسلام  
 بالملك حد المالك المملوكا \* بفاسق وامرأة مشروكا  
 أو بولاية فلا والقتلا \* والقطع لم نجعل له أو حلا

## فصل في حد الزندقة والسحر

- بالعقد لا شبهة في المعتده \* ومحرم محصنه فحده



- لمالك وخالف النعمان \* بالصيغة الشبهة تسبان  
 إسلام زان محصن يشترط \* لمالك في الرجم قيل يسقط  
 حد الزنا الموجب عند مالك \* وطئ لفرج آدمي هاتك  
 من غير شبهة به تعمدًا \* في دبر مذهبته تردادًا  
 لا تعرف التوبة من زنديق \* شرط قبولها لذي التحقيق  
 لما أدعى بعد ظهورنا عليه \* أو مطلقا كساحر بالخلف فيه

### فصل في القذف

- والأصل حرمتنا الحد بحق \* في قاذف فاقد شاهد برق  
 يسقط حده بعفو يورث \* وخالف النعمان فيه مبحث

### فصل في السرقات

- والقطع عند مالك للسرقة \* كرر مع غرامة محققه  
 فالقطع عنده لحق الله \* والغرم حق الآدمي الواه  
 الحنفي قطعه جزاء \* لذينكم ففيه الإختزاء  
 هل سبب لحكمه إن نصبا \* فالحكم فيه لا بما قد وجبا  
 فالسرقات سبب للقطع \* لحفظ مال في السوى ذي منع  
 وكالصديقين نرى الزوجين \* والحنفي بل كوالدين  
 وقطع نباش لمالك — نم \* كأخذ بيت المال أو في المغنم

## فصل في أنواع العتق

- والأمر والنهي كذا الدعاء \* وعد وعيد شرط الجزاء  
تعلق بالمستقبل المعدوم \* عند القرافي وعا العلوم  
من قال إن حملت أنت حره \* لحامل ما عتقها أقره  
في قول سحنون ولابن القاسم \* تعلق إذ ما مر لم يسلم  
لقوله إن كنت قتله فقد \* علمته ما مر فيه مفتقد  
لما لكية يرى الإبراء \* مثل العطاء من يقل إن جاءوا  
كذا فأحرار وبعد وضعه \* قد عتقوا من غير شيء منعه  
تكميل من اعتق جزءا هل يرى \* بحكمه أو بشراية يرى  
عليهما لو مات قبل الحكم \* وذا لمن اعتق شركا فانم  
لو مات عبد قبل تقويم فلا \* تقويم في الحكم وفي الثاني جلا  
وهل كتابة شراء رقبه \* أو خدمة عتق إمام من كاتبه  
وبعده يعجز هل بالأول \* يثبت أو ثان عليهما جل  
هل هي من بيع أو العتق ترى \* وما لماذون عليهما جرى  
والأب والوصى والمديانان \* كذا المريض لم تجز في الثاني  
اللخمي ما على الخراج \* وقربه للعتق ذو انعراج  
وما يرى أكثر بالكثير \* منه فللبوع ذو مصير  
سعاية للحلل كالكتابه \* والحنفي يدعى إيجابه  
إن أعتق المسرحة بقبه \* حظ الشريك أو بسقي اعتق  
يفسد عقدا تلف العقود \* عليه قبل الغرض المقصود  
أو لا عليه موت ذي كتبه \* له وفاء مع ولد شابه  
لمالك يوجب للمدبر \* تدبيره الشعبة من تحرر  
فلا يباع بعد كاستيلاد \* وقيل بل تعليق عتق باد

- بصفة فجاز كالوصية \* من ثلث كانا على السوية  
 تدبير أو وصية لما علق \* بالموت فالرجوع والمنع يحق  
 واكتسبت لكونها أم الولد \* للجل بالحريفة المحضفة قد  
 وعند نعمان بنسبة فلا \* تصير بالشبهة والخلف جلا  
 يوم انعقاد أو ولادة وبه \* لو اشترها حاملا منه انتبه  
 هل القرابة التي توسطت \* مثل قريبة أو آلت شططت  
 ومالك ألحق حين فصلا \* بالعمود ين الجناح قائلا  
 أول فصل أول الأصول \* يعتق كالأصول والفصول  
 في عتقه بمثلثه فالثلث \* بالحكم ما شك سواه ماكث  
 إن مات قبل العلم هل من رأس مال \* والعبد قبل الحكم هل إرث ينال

### فصل في القافة والولاء

- والحكم في القافة يستبان \* في نسب وخالف النعمان  
 لدى اختلاط نسب أي مسجلا \* للشافعي في الإماء قد جلا  
 في الثالث المشهور عند مالك \* في النسب الولاء حكما فاسك  
 به منع الصدقة مولى هاشم \* لبعضهم وفي وصايا هم نم

### فصل في الوصايا والمواريث

- لم ينتقل لوارث إلا الذي \* أسبابه تحققت فيحتذي  
 عليه إن مات الذي أوصى له \* من بعد موص ذو التراث قبله  
 لعابد الوهاب من تحقق \* مسبب القبول الإيجاب يقى

- الأبهرى سبب الملك القبول \* لم يتحقق فهو غير ذي الحصول  
 إسقاط حرمة به ما يعمل \* وصية المرتد قبل تبطل  
 للملك والخلف ذو مناط \* فيها على الخلاف في الإيجاب  
 تصرف الوصي بالوكاله \* أو بولاية على مقالته  
 لذك في إيصائه قولان \* مشهورنا يوصي مع النعمان  
 هل يتعين الضرار في الثلث \* أو لا فأول برده يحث  
 هل الإجازة أي الإمضاء \* تنفيذ موقوف أو ابتداء  
 عليهما افتقار قبض في الذي \* يمضيه وارث وفقده يحتذي  
 والأصل ثابت بتقديم النسب \* بلا دليل ضده على السبب  
 لذك توريث ذوي الأرحام \* يمنع عند مالك إمام

## القسم الثاني من القواعد: الطهارة

- \* الماء في الأصل طهور فاحتمل
- \* ما ليس غالبا عليه إن حصل
- \* بالعلم الإعتبار في تلا بس
- \* نجاسة الأبدان والملابس
- \* يوجب غسل كل ما لا يدرك
- \* أبصارنا منها الإمام مالك
- \* وكل ما يعاف في العادات
- \* فإنه يكره في الطاعات
- \* مثل أوان لكبول تعمل
- \* والماء كالغسالة المستعمل
- \* وفي التعبدا وقصدا حتم
- \* لا غيره مثل قضاء الدين
- \* كالصوم والصلاة والتميم
- \* أحكام ذا وذاك كالطهاره
- \* غسل نجاسة لحاوي ذين
- \* للميز والتقرب النيات
- \* وهكذا الزكاة والكفاره
- \* في طاعة في الغير تميزات
- \* وكل مشروع لطاعة فلا
- \* يرد للغير كداع هزلا
- \* لا يشكل الوضوء للدخول
- \* على السلاطين فللوصول
- \* إلى اتقائهم وهذا كالذي
- \* بين يدي قتل فقربة خذي
- \* لا نفل عن فرض كفى في الشرع
- \* إلا الوضوء قبل وقت مرعى
- \* والخرج اللازم للأفعال
- \* لا يسقط الأفعال كالقتال
- \* سواء مسقط كخوف التلف
- \* بالغسل إلا غالب في الأعراف
- \* بحث مشاق تسقط العباده
- \* يتبع أحوال النورى والعباده
- \* على أذى القمل المبيح الحلق
- \* قياس مثله أو الأشق
- \* إباحة في ثابت المنع على
- \* قدر المبيح من ضرورة جلا
- \* فقبل وقت لا تميم ولا
- \* يجزؤ في فريضتين فاعقلا
- \* إعطاء موجود بحكم ما عدم
- \* وعكسه أصل لمالك علم

- لعسر الإحتراز والأحداث \* في الأول المغفـو في الأخبـاث  
 وكافر في الإرث والعيـد \* والغرر اليسير في العقـود  
 عنه ولاء قبل عتق المعتق \* لثان تقديرات ملك المعتق  
 تملك كي تورث عنه انتبه \* ودية قبيل موت إذ به  
 في مؤمن في النوم والصبيان \* والكفر في الكافر والإيمان  
 ذاكر عضو الطهر جاورا عف \* والإغتفار يسقط العبرة في  
 إلا لضعف أو دليل فيه دل \* كذا امتناع جمع الأصل بالبدل  
 مسح محرق بغسل قد نم \* وضوء ما استعمل بالتيمم  
 للشك في المشروط وهو يبطل \* والشك في الشرط يضر يوصل  
 وقيل في الأحداث ذاك آت \* كالشك في الوضوء والركعات  
 وقيل تكليف أو العمارة \* والأصل في الأعيان الطهارة  
 في الماء واليسار والظهور \* براءة والجرح والظهور  
 ضمان كالكراء لا التعيين \* وصحة حريـة تضمين  
 وأصله في العوضين المنع \* والأذان لا العداء ثم الجمع

### فصل في الصلاة

- في سنة ملتزم التقليد \* ويطلق الواجب للتأكيد  
 من غير عذر موجب الآداب \* وترك سنة على الآداب  
 في الوقت لا الثالات والحسبان \* وحكمنا علق بالعيان

### فصل في الزكاة

- حق معين مقدم على \* سواه في الزكاة بالدين جلا
- ونية تـرد للأصل ولا \* تنقل في القنية بالعرض جلا
- لا جمع إن فرق شرع فاعتبر \* نصاب حب دون حول لم يقرر

### فصل في الصيام

- نهى أوائل عن الأواخر \* فهي ولا عكس لأمر ظاهر
- ولا تباشروا عن الجماع \* فهي ولا عكس بلا نزاع
- وساقط لشبهة يقدم \* مسقطه موجب منعدم
- في مفطر للحيض والحمى ولم \* يأت بذا الوقت وإن بعد ألم
- والأصل في اعتكافنا التابع \* خروجه إلا لضر يمنع

### فصل في الحج

- يقتل شرعا كل مؤذ طبعاً \* ولا جزاء مبدأ أو دفعا
- تصرف القاصر عن نجاح \* مقصوده يبطل كالنكاح
- من محرم ويبيع أم الولد \* تعزير من ليس يفيدده اردد
- والأصل فيما طاعة به حصل \* أن لا يعاد دون ماعليه دل
- لذاك كره رمي مرمي به \* من الجمار ثانيا فانتبته
- تبع لرخص يكره لا \* أخذ بها عليه من تعجلا

## فصل في الجهاد

- \* إن أخبر الإمام عن حكم سب
- \* فهو شهادة كنص مالك
- \* تقليده في أول لا الثاني
- \* أحكامها الشروط والأسباب
- \* والبر للذمي ما للرفق
- \* والعدل الواجب والإكرام
- \* فمذهب أو عن وقوع ذا السبب
- \* إن عنوة فتوح مصر فاسلك
- \* لأنه في خمسة أقران
- \* موانع مع حجج الأبواب
- \* يرجع مع علو قول الحق
- \* تأدب لهم معاً حرام

## فصل في الأطفة

- \* تعتمد المفاصد النواهي
- \* وهي ختير مع العوادي
- \* لم تخل عنها غالباً مناهي
- \* في الوحش بالظلم لذا المراد

## فصل في اليمين والنذر

- \* ثم اليمين جملة خبرية
- \* قد أكدت غيراً وعلقت بما
- \* فهو إذا في النذر والإعتاق
- \* تأثير نذر خص بالمندوب
- \* وضعاً وفي معناه إنشائه
- \* يرى لذا الكلام شيئاً عظماً
- \* أطلق بالمجاز والطلاق
- \* يخرج النذر إلى الوجوب



## فصل في النكاح وتوابعه

- \* وكل عقد قصده نافي الغرر  
 \* والعكس في وصية هبات  
 \* فجاز فيه الغرر اليسير  
 \* وأهلوا الصبي في الإباحة  
 \* وبيعه لا العتق والطلاقا  
 \* يقدم الأقوى النكاح يبطل  
 \* شرع ولاية لحفظها النسب  
 \* مثل ذوي الأرحام والبنوة  
 \* يبطل حكم اقتضى إثباته  
 \* كجعل عبد في صداق زوجته  
 \* لأنه يعيدها للرق  
 \* وقيل ذا الصداق دين طار  
 \* أصل النكاح الحمل لا الحمله  
 \* وعقده الزمان طر أدرجا  
 \* في غيره الوطئ على الزوج حتم  
 \* لا إرث لا طلاق فيما أجمعا  
 \* بالأصل لا العوارض الحكم حصل  
 \* والبعض للأحكام قسموا النكاح  
 \* والمقريّ قائل بالمنع  
 \* والإحتياط في الخروج من حرام  
 \* فبا لكني الطلاق والبيع يباح  
 \* يلقي خصوص السبب والمشارك
- \* والجهل كالباع فيه لا يقتر  
 \* وفي النكاح شوب ذين آت  
 \* في عوض ويمنع الكثير  
 \* والنسب أثبتوا لذا نكاحه  
 \* إذ سببا التحريم إتفاقا  
 \* بالملك في التمكين منه اكمل  
 \* يمنع من ليس له فيه سبب  
 \* تعصبيها أقوى من الأبوه  
 \* رفعه له كذاك موجباته  
 \* إتلاف مهر بخيار أمته  
 \* لحتم بيعها بذاك الحق  
 \* فلا يرد العتق بالخيار  
 \* أصل الرجوع العرف قد أحاله  
 \* إلا لذي الشرع وعرف اخرجا  
 \* لملك إلا لعذر قد علم  
 \* على فساده لأصل تبعها  
 \* نكاحنا ندب طلاقا يحل  
 \* والبعض في سواه كالأركان باح  
 \* وقال ذا هدم مباني الشرع  
 \* للحل من عكس أشد في المرام  
 \* بما على الرضى يدل لا النكاح  
 \* ومنه أسباب الطلاق فاسلك

- ما كان للكدف أو الإسلام \* أي الدخول فيه للمرام  
 تغيير منكر وأمر العرف لا \* يحتاج للإذن وحاكم جلا  
 هذان في الحدود من قد أنكرا \* تحريمها زوج لها القتل يرا  
 إن أمنت أو لا فهل تغيير \* أو حد للدفع لذا نظير  
 لا فسخ في الإسقاط ليس يهدم \* الزوج ما دون الثلاث فاعلموا  
 إلى اجتهاد مرجع التقرير \* بقدر ما بدا بلا تقدير  
 إن انتفى الموجب ينتفي الأثر \* إنفاق من بت عليه لا يقر  
 لا يقبل التبعض معنى واحد \* بلا دليل لا يزكى الشاهد  
 في الشيء دون غيره لا يحجر \* في الشيء دون غيره لا يطهر

## فصل في البيع وتوابعه

- أصله الصحة واللزوم \*  
 والشرع مانع لبيع الدين \*  
 وغرر والجهل في البقاء \*  
 والقدر والوجود والتعيين \*  
 قبض لنا رؤية ذي التعيين \*  
 يوجب الإستثناء توسيع يعم \*  
 بعض الربا للعرف كالتبادل \*  
 تختلف الأوصاف بالنفاسه \*  
 إن شرطت في غائب أو السلم \*  
 وشرط قرض فقد جبر الإنتفاع \*  
 كالجمع توجيه بمنع اتصف \*  
 كالنقد في الخيار كاجتماع \*  
 ووطئ ثيب كالإستخدام \*  
 تعارض حوالة متاركة \*  
 وجائز منها من المتاركة \*  
 لقوة التهمة في المنع ائتلف \*  
 في البيع والقرض الربا الموهوم \*  
 فلم تجز هدية المديان \*  
 كصاحب المال لعامل القراض \*  
 أصل بقا الشيء على ما كانا \*  
 كمنع وعد في الذي ليس يصح \*  
 وقت نداء جمعة أو الطعام \*
- إلا لعارض به يقوم \*  
 بالدين من إصلاح ذات البين \*  
 أو أجل جنس ونوع جاء \*  
 وفي الحصول خذه بالتبين \*  
 كترك سلعة مع التمكين \*  
 من الأصول القيس والقرض فام \*  
 والرفع في رد كدرهم جل \*  
 والوسط المرعى والحساسة \*  
 لفقد ضبط ذا لجهله حسم \*  
 لمقرض والزيد فيه ذو امتناع \*  
 ما كان يبعث تارة سلف \*  
 ذين الذي حرم بالإجماع \*  
 لا يمنع الرد بعيب طام \*  
 تدخل في مقاصة مشاركه \*  
 والمنع ما ممنوع تين شاركه \*  
 لفقدها الجواز في الضعف اختلف \*  
 يحرم كالمعلوم ذا المعلوم \*  
 رجاء تأخير لشيء آن \*  
 كلاهما من سلف الأغراض \*  
 مثمونا أو ذا أجال أثمانا \*  
 في الحال كالعدة والبيع يضح \*  
 من قبل قبضه وفي الصرف كلام \*

- كميتة حمر لغصة تقرر \* كذا الضرورات تبيح ما حظر  
 بسالم وأخضر بيابس \* والخلف للجوع بأخذ سائس  
 عد مسلفا وضدا عجله \* كذاك من آخر ما أوجب له  
 وسلمه تأخيره لنفعه \* فلا يجوز أمره بصرفه  
 لأجل فرد بالدينار \* منه بعشر بائع الحمار  
 في عشرة ثم اشترى ذاك الفرس \* للشان في الآجال إسلام فرس  
 لضع وعجل حط عني زد يرد \* بخمسها وخمسة معه استرد  
 من بر أو من فاجر هذا يقر \* بسيط إقرار مقرا قط يضر  
 نحو لزيد عند عمرو عشر \* كذاك ما بغيره يضر  
 في نفسه يسمع أو ما يقرب \* ما ضر وغيره مركب  
 دعوى وإلا فشهادة تقع \* ما ضر غيره ونفسه نفع  
 في غرر القرعة ذو اتجاه \* يمتنع القسم لحق الله  
 في العين أو ضياع مال حاصل \* وفي ربا التأخير والتفاضل  
 جواز ذا إن حصل الرضى رتب \* أو حق خلقه كثوب وخشب

### فصل في الإجارة

- وإذن عادة وشرع نزلا \* منزلة القول فمن قد عملا  
 لغيره نفعه من مال \* أو غيره بأمره أو خال  
 فإن يكن تبرعا لم يرجع \* أولا فمثل ذلك المال رع  
 أو أجرة المثل لذلك العمل \* إن لم يكن ما يديه يعمل  
 فالقول قول عامل ومنفق \* إن ليس من تبرع فحقق  
 كذاك عندنا لسان الحال \* منزل منزلة المقال

من قام للغير بواجب رجوع \* به وفي سواه خلفهم وقع

### الضمان

- |                             |   |                            |
|-----------------------------|---|----------------------------|
| يستصحب الأصل مع الإمكان     | * | إن أكل المضطر ذو ضمان      |
| زوائد المقصود عند الغاصب    | * | مضمونة مع العذاب الواصب    |
| أسبابه الإتلاف منه حتمن     | * | تسبب وضع يده لم تؤتمن      |
| وقدموا مباشرة على السبب     | * | إن لم يساوه عليهما وجب     |
| وفعل من خالف أو تعدى        | * | أو غربالفعل ضمانا أبدا     |
| فكل من يقبل في دعوى التلف   | * | فالقول قوله برد إن حلف     |
| إن لم تكن بينة كالمودع      | * | أو الأجير والوكيل فاسمع    |
| في بيع ما غاب عليه بالخيار  | * | والرهن والعارية الضمان سار |
| فالزجر في حد وجبر في ضمان   | * | ذي الجن في كفارة تجتمعان   |
| جلب مصالح ترى الجوابر       | * | درء مفسد ترى الزواجر       |
| والأصل في جنابة العبد انتفا | * | ضمانه لكن به الشرع وفا     |

### فصل في القضاء والشهادات

- |                          |   |                          |
|--------------------------|---|--------------------------|
| والحكم إخبار وفي معناه   | * | إلزام ما قد حكم الإله    |
| إخبار الفتوى عن الإله في | * | إلزام أو إباحة وهي تفي   |
| عند العبادات وفي سواها   | * | والحكم في ثانيهما ساواها |
| كنائب يرى مثال الحاكم    | * | خلاف مفت فهو كالمترجم    |
| والأصل في الشهادة اليقين | * | بالظن والسماع قد تبين    |

- في كرضاع نسب إنفاق \* سلم وحصر وارث إعتاق  
 أداؤها الإنشاء بالمضارع \* وللعقود الماض عند الواضع  
 كالعق والطلاق والعوائد \* إذا تغيرت هي القواعد  
 تصرف النبي بالقضاء \* وبالإمامة وفتيا جائي  
 ما ضاق شيء قط إلا اتسع \* أي في العبادات وعادات معا  
 والحمل تعيين مراد المحتمل \* إن بدليل أو بتعميم شمل  
 لا تعتمد لدى كلام العلماء \* على دليل للخطاب فاعلما  
 ولم يجز رد الأحاديث إلى \* مذاهب والعكس أولي بالعلی  
 تحزيرهم عن بعض الإجماعات \* أو في احتمالات وخلف آت  
 وفي أحاديث وتخريجات \* أو في اتفاقات لبعض آت  
 وقول مفت ذال حلال أو حرام \* إلا بنص أو بإجماع يرام  
 لذا بظن قائلون لا حرج \* لا بأس سائغ ونحوه درج  
 في النهي لا أراه لا يعجبني \* أكرهه لا أحبه يثقلني  
 كذلك في المطلوب ينبغي كذا \* أحب أو أرى وما ذاك حذا  
 وأوجبوا أفراد اسم الرب \* إن لم يزد إذن لخوف الذنب  
 تعمق يكره في الأسماء \* كسيدي مولاي في الآباء  
 وحادث تخصيص إسم الشرف \* بمن له ولادة الهادي الوفي  
 بعد ثلاثة القرون المثني \* بها ولا يوجد فيه المعنى

### فصل في أحكام الدماء

- والأصل في قصاصنا التساوي \* إلا بما التعطيل قطعاً ياوي  
 كالجمع بالواحد أو في غالب \* كعضو ذا وذا لزره أبي  
 وكل عضو فيه نفع فالديه \* له وعضو تابع في التعديه

وفي انفراد العضو فالحكومة \* فقد التساوي ملزم عمومه

### فصل في الحدود والوصايا

- \* أصل المعاملات في المقاصد
- \* بناقض الذي يرى من فاسد
- \* حرمان قاتل من الميراث
- \* عليه والوصاية للوراث
- \* وإرث مرتد لمنع الوارث
- \* في مرض لأجل بعض حادث
- \* وسارق النصاب في المرار
- \* زنا بكر لانتفا الإجمار
- \* وأصلها العقاب بالحرمان
- \* من عجل الشيء عن الأوان

### فصل في الإرث

- \* أسبابه النكاح والولاء
- \* ونسب ولاية تجاء
- \* شروطه تقدم الموروث
- \* والقرب والحياة في ذي الإرث
- \* مانعه القتل وخلف الدين
- \* والرق والشك بذاك كاللعن
- \* عقوبة حرمان قاتل ترام
- \* ليست بذئ الجن أو الصبا تقام

### فصل جامع لأشتات ما مرَّ

- \* الأصل والغالب قل كالظاهر
- \* قدم والغالب أصل النادر
- \* لكنه قدم في النعال
- \* والطين والأرجل في المجال
- \* ونسج كافر وفي الأسواق
- \* وملابس العوام والفساق
- \* ونحو هذه وملقيان
- \* ونسوة ثلاثة الأشهاد
- \* في الشرع في شهادة الصبيان
- \* لدى الزنى والعدل في الإحسان
- \* مبرز في ولد أو والد
- \* والخصم مع إلقاء قرء واحد

- فمات أو طلق يتدین \* من غاب عن زوجته سنين  
 معین ونافع إن أمه \* دعوى معین وما في ذمه  
 تكذیب عرف مع تحقیق جلا \* شرع صحیحة بلا جهل ولا  
 والمثل في المثلی والخلف تم \* والأصل قيمة لدى المقوم  
 إلا لعسر فارجع للقیمه \* في الحلبي والمثل بما في الذمة  
 يسقطه لفقده رفع أكبر \* وفي اجتماع الضررين الأصغر  
 في بيع داره بقيمة لضيق \* كجبر جار مسجدا والطريق  
 ومعذر خلاف منهیات \* كعامد ناس بمأمورات  
 خلفهم في أي باب واقعا \* علیه ناس قاطع تتابعا  
 وفيه بيع ماله اعتداء \* كذا لما عم يرى القضاء  
 لفقده الإرتفاع كالحظرین \* كذا ارتكاب أسیر الكرهین  
 لا يسقط الواجب بالنسیان \* كذلك الخراج بالضمان  
 فورا وترتیب لضعف المدرك \* إلا بنضح نجس لملك  
 لا القصد والتفليس والودائع \* كذلك الريح مال تابع  
 للعين والقيمة من فوت يد \* كذا رجوع المستحق من يده  
 عمري مكاتب وفي المقاطع \* إلا بصلح ونكاح خالع  
 قيمة ما استحق من أعواض \* ففيه كالسقاء والقراض  
 أولى ففي البلوغ والقتل وفي \* كذاك من أثبت ممن قد نفي  
 تدمية ثبوت عیب جاء \* وفي الموازين وفي إيضاء  
 وقيمة المسروق جرح جار \* والعقل في الوصاة والإقرار  
 كذاك في المحصور باتفاق \* شهادة النفي بعلم باق  
 والبيع والنكاح والسقاء \* والعقد بالقول لدى الكراء  
 والشركة التحكيم بل بالفعل \* لا الجعل والقراض والتوكيل  
 وجاز في بیت أتت بالعدد \* والأصل منع بيع أم الولد



- وهي إذا أحبل حال علمه \*  
 مفلس موقوفة للغرما \*  
 أو ابن مد يان إماء التركه \*  
 أو عامل القراض فيما حركه \*  
 في هذه الستة تحمل الأمة \*  
 والعكس جاء في محل فرد \*  
 في العبد يغشى ماله من معتقه \*  
 فالأم حرة وملك السيد \*  
 وناجز عتق الذي قد حرمت \*  
 وكل ولد تابع الأمات \*  
 لا يكشف الشاهد عن شهاده \*  
 كذلك في الولاء واستحقاق \*  
 إلا بوطئ حرة أو محرم \*  
 فهم النصوص في الكتاب والسنن \*  
 درء المفاسد مقدم على \*  
 ولا ثواب دون نية وإن \*  
 حديثه الأعمال بالنيات \*  
 ثوابها فانظم العموم \*
- بمانع الوطئ وحال عدمه \*  
 أو راهن مرهونة قد علما \*  
 أو الشريك أمة للشركه \*  
 أو سيد جانية مستهلكه \*  
 حرا ولا يدرأ عنها ملامه \*  
 وهو حمل حرة بعبد \*  
 وما درى السيد حتى اعتقه \*  
 يشمل ما في بطنها من ولد \*  
 كعمة قد ملكت واستولدت \*  
 إلا التي جنت وفي الوصاة \*  
 إلا بسـرقة زنى ورده \*  
 والحد لم يجمع مع الإلحاق \*  
 مبتوتة خامسة لعالم \*  
 من قبل آراء الرجال قد من \*  
 جلب المصالح إذا ما اعتد لا \*  
 برآة أو صحة دون تعن \*  
 فاحمل على التحصيل للثمرات \*  
 وصح ذا المنظوم للمفهوم \*

## خاتمة

- |                            |   |                           |
|----------------------------|---|---------------------------|
| والسكت والتقيرير في الأصول | * | قول وفعل سنة الرسول       |
| والأحكام تعترتها كلها      | * | خلافها البدعة كره أصلها   |
| في كل حال فهي أنجح السنن   | * | وينبغي لنا اتباع للسنن    |
| وفاقهم من كرهه أو محرم     | * | ويعنع الوفاق للأعاجم      |
| ضرورة في السير لا محبه     | * | صلاة سيد الورى في الجبه   |
| لم يستمر وهو من شرع نبي    | * | وجبه وفاق أهل الكتب       |
| محتم لو جاء في الأخبار     | * | خلاف أهل الشر في الشعار   |
| محمد فخذ بالثذكر           | * | نص على جميع هذا المقري    |
| وسنة وظاهر لذين آب         | * | دليل فقه مالك نص الكتاب   |
| إجماعنا الأقوال للأصحاب    | * | كالفهم والقياس واستصحاب   |
| أعمال أهل طيبة تصان        | * | إشارة للعلة استحسان       |
| وخلفهم في رعيه للعرف       | * | سد ذريعة ورعي الخلف       |
| للشك باليقين محق الأثر     | * | إزالة الضر وجلب اليسر     |
| منظومنا ممتلىئ اللئال      | * | تم بحمد الله ذي الكمال    |
| من هجرة المشر النذير       | * | في عام لا شر الروى المطير |
| وآله وصحبه وعمما           | * | صلى عليه ربنا وسلما       |
| ما ظهرت قواعد الأحكام      | * | جميع أهل ملة الإسلام      |

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.  
 وكان الفراغ من كتب هذه المنظومة وقت الضحى. اللهم اغفر لكاتبها ولجميع المسلمين  
 والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات إنك مجيب الدعوات، آمين.

فهرس

- ٢٨٥ ..... اللؤلؤ المصون في صدق القواعد العيون
- ٢٨٥ ..... الشيخ عبد الله بن فودي
- ٢٨٧ ..... الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبه نستعين
- ٢٨٨ ..... مقدمة في حدها وما يتبعه
- ٢٨٩ ..... القسم الأول
- ٢٨٩ ..... منها باب الطهارة
- ٢٩٣ ..... فصل في التيمم
- ٢٩٣ ..... فصل في الحيض
- ٢٩٤ ..... باب الصلاة وما استطردها فيها
- ٢٩٦ ..... فصل في الجنائز
- ٢٩٧ ..... باب الزكاة وما استطردها فيها
- ٢٩٨ ..... فصل في زكاة الفطر
- ٢٩٩ ..... باب في الصيام وما استطرده فيه
- ٣٠١ ..... فصل في الاعتكاف
- ٣٠٢ ..... باب الحج وما استطرده فيه

- ٣٠٣ ..... فصل في جزاء الصيد
- ٣٠٤ ..... باب الجهاد
- ٣٠٤ ..... فصل في الجزية
- ٣٠٥ ..... باب الزكاة والأطعمة
- ٣٠٥ ..... فصل في الصيد والضحايا
- ٣٠٦ ..... باب الأيمان والنذور
- ٣٠٧ ..... فصل في النذر
- ٣٠٨ ..... باب النكاح وتوابعه
- ٣١١ ..... فصل في الطلاق
- ٣١٣ ..... فصل في الخلع
- ٣١٣ ..... فصل في الظهار واللعان
- ٣١٤ ..... فصل في الإيلاء
- ٣١٥ ..... فصل في العدد والنفقات
- ٣١٥ ..... فصل في الرضاع
- ٣١٦ ..... فصل في الحضانة

- باب في البيوع وما شاكلها ..... ٣١٧
- باب في الربا والسلم ..... ٣٢٢
- فصل في بيوع الآجال والقرض ..... ٣٢٣
- فصل في الرهن والضمان ..... ٣٢٤
- فصل في الغصب ..... ٣٢٥
- فصل في الاستحقاق ..... ٣٢٥
- فصل في الوكالة ..... ٣٢٥
- فصل في الحوالة والكفالة ..... ٣٢٥
- فصل في الإقرار ..... ٣٢٧
- فصل في الشركة ..... ٣٢٧
- فصل في القسمة ..... ٣٢٨
- فصل في الشفعة ..... ٣٢٩
- فصل في القراض والمساقات والجعل ..... ٣٢٩
- فصل في الإجارة والكراء ..... ٣٢٩
- فصل في الوقف وسائر الهبات ..... ٣٣٠

- ٣٣٠ ..... فصل في اللقطة
- ٣٣٠ ..... فصل في القضاء والشهادات
- ٣٣٢ ..... باب أحكام الدماء والحدود
- ٣٣٢ ..... فصل في الردة والبغي
- ٣٣٢ ..... فصل في حد الزندقة والسحر
- ٣٣٣ ..... فصل في القذف
- ٣٣٣ ..... فصل في السرقات
- ٣٣٤ ..... فصل في أنواع العتق
- ٣٣٥ ..... فصل في القافة والولاء
- ٣٣٥ ..... فصل في الوصايا والموارث
- ٣٣٧ ..... القسم الثاني:
- ٣٣٧ ..... من القواعد : الطهارة
- ٣٣٨ ..... فصل في الصلاة
- ٣٣٩ ..... فصل في الزكاة
- ٣٣٩ ..... فصل في الصيام

فصل في الحج	٣٣٩
فصل في الجهاد	٣٤٠
فصل في الأطعمة	٣٤٠
فصل في اليمين والنذر	٣٤٠
فصل في النكاح وتوابعه	٣٤١
فصل في البيع وتوابعه	٣٤٣
فصل في الإجارة	٣٤٤
الضمان	٣٤٥
فصل في القضاء والشهادات	٣٤٥
فصل في أحكام الدماء	٣٤٦
فصل في الحدود والوصايا	٣٤٧
فصل في الإرث	٣٤٧
فصل جامع لأشتات ما مرّ	٣٤٧
خاتمة	٣٥٠